مجلس الأمة

75

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الخامس والسبعون -جوان 2017

بموجب أحكام الدستور..

..المجلس يصادق على النظام الداخلي

على إثر تنصيب المجلس الشعبي الوطني وانتخاب السيد السعيد بوحجة رئيسا وتعيين السيد عبد المجيد تبون وزيرا أول:

رئيس مجلس الأمة يجدد الحرص على الحوار والتشاور لترقية الأداء البرلماني..

ويؤكد القناعة بمبدأ التكامل والانسجام المؤسساتي

اقتصاد الصحة .. وتقييم المخطط الوطني لمكافحة السرطان

الفهرس

الجلسات

مجلس الأمة يصادق على نظامه الداخلي 04

الخطوة.. استكمال وتحيين للبناء القانوني والمؤسساتي 05

رئيس المجلس يهنىء رئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول 08

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المتعلق بالنظام الوطني للقياسة 10

..ويصادقون على القانون العُضوي الذي يُعدِّل القانون العُضوي رقم 05 - 11 والمُتعلّق بالتنظيم القضائي 11

القانون المتعلق بت سوية الميزانية لسنة 2014 12

القانون المُعدّل والمُتمّم للأمر رقم 66-155 المُتضمّن قانون الإجراءات الجزائية 13

مناقشة التقرير السنوي لمحافظ بنك الجزائر

عرض التقرير.. فرصة للإطلاع على مؤشرات اقتصادنا الوطني 14

جلسات استماع 17-16

الأسئلة الشفوية

• الخطاب الديني في المساجد 19

• التوسيعات العقارية 21

• التسرب المدرسي 23

• تربصات الطلبة 24

• تخفيض سن التقاعد.. 24

• الاستشفاء المنزلي .. 27

• تهيئة محيط المجمعات السكانية 29

• الحد من حوادث المرور.. 30

• بطاقة السحب الإلكتروني .. 31

• قطاع السياحة.. 32

• اللاجئون السوريون !! 34

استقبالات 36

النشاط الخارجي 40

محاضرة

مكانة اقتصاد الصحة في اتخاذ القرارات السياسية، وتقييم المخطط الوطني لمكافحة السرطان 44

أبواب مفتوحة 47

المدار البرلماني 49

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشار التحرير
سليم رباحي

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار** (anep) **رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue*majliselouma.dz

مخطط عمل الحكومة أمام أعضاء المجلس

عرض الوزير الأول مخطط عمل الحكومة على أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 28 جوان 2017.

وتعتبر هذه المحطة من أبرز وأهم النشاطات البرلمانية باعتبار أن مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يعطي صورة عن البرامج والمشاريع التنموية التي تندرج في إطار استكمال النهضة الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتركيز أسس الأمن والاستقرار في الجزائر.

التفاصيل في العدد القادم.

تأخر صدور هذا العدد لمواكبة الورشة الهامة التي فتحها مجلس الأمة لتكييف نظامه الداخلي مع أحكام الدستور الجديد.. وهي الورشة التي عرفت مراحل عديدة طبعتها سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها اللجنة القانونية الموسعة ومشاورات مكثفة .. وانتهت بالمصادقة على النظام الداخلي يوم الثلاثاء 20 جوان 2017.

ونظرا لكثافة النشاطات التي شهدها مجلس الأمة في الفترة الأخيرة، فإنه تم تأجيل جزء من المادة للعدد القادم سواء تعلق الأمر بالنشاط الخارجي أو الندوات أو الخرجات الإستطلاعية.

مجلس الأمة يصادق على نظامه الداخلي

صادق أعضاء مجلس الأمة في جلسة عامة عقدها يوم الثلاثاء 20 جوان 2017، تحت رئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على نظامه الداخلي بعد أن تكفلت اللجنة القانونية الموسعة برئاسة السيد محمد ماني، بإعداد مشروع النظام الداخلي من خلال سلسلة من الاجتماعات المتتالية والمشاورات الموسعة.. انتهت إلى اعتماد وثيقة تم عرضها ومناقشتها في جلسة عامة إستهلت بتلاوة التقرير

التمهيدي الذي قدمه السيد محمد رضا أوسهلة، عضو مجلس الأمة، الذي أشار إلى أن النظام الداخلي خضع كليا للتعديل بدءا بالتأشيرات مرورا بالأبواب والفصول والأقسام، وانتهاء بالأحكام الختامية، حيث أصبح بذلك مشروع النظام الداخلي لمجلس الأمة يحتوي على 156 مادة، موزعة على 14 بابا، و30 فصلا و8 أقسام و3 فروع أي بزيادة 59 مادة جديدة و 3 أبواب و 13 فصلا و3 أقسام، على ما تضمنه النظام الداخلي الساري المفعول، الذي لا يحتوي إلا على 97 مادة و11 بابا و17 فصلا و5 أقسام.

صادق أعضاء المجلس بالإجماع على النظام الداخلي.

كما ألقى رئيس المجلس كلمة بالمناسبة ●●●

الخطوة..
استكمال وتحيين للبناء القانوني والمؤسساتي

بمصادقتنا على نظامنا الداخلي، يكون مجلسنا قد اعتمد أهم وثيقة تُنظم سير عمله وتضبط صلاحياته الوظيفية مع مضمون الدستور الجديد والقانون العضوي الناظم للعلاقات ما بين غرفتي البرلمان والحكومة...

بهذه المناسبة أود أن أُهنئ نفسي وإياكم، زميلاتي زملائي، على هذا الإنجاز الهام الذي معًا حققناه والذي به نستكمل ونحيّن مضمون بناءنا القانوني والمؤسساتي.

بهذه المناسبة أيضًا يطيب لي أن أوجه إلى كافة أعضاء اللجنة القانونية والإدارية الموسعةٍ جزيل الشكر وكبير العرفان على ما بذلوه من جهود لإعداد الوثيقة التي سوف تُسَيِّر عملنا مستقبلا.

أيتها الزميلات، أيها الزملاء،

لقد اضطلعت اللجنة وبمشاركة كافة مسؤولي هياكل وإطارات المجلس بمهمة المشاركة في إعداد الوثيقة المذكورة.

عبر تضمينها أحكامًا جديدة استمدتها من القوانين السامية الأخيرة التي تَزَوَّدت بها البلاد.

وهي استلهمت مقترحاتها من أحكام وروح الدستور الجديد، خاصة من الأحكام المتعلقة بتوسيع صلاحيات الهيئة المتعلقة بالممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وبما يتماشى مع أحكام المنظومة القانونية العضوية والعادية المتعلقة بتنظيم دولة الحق والقانون وحقوق وحريات الإنسان والمواطن.

- كما تكفلت بسد الثغرات والنقائص التي كشفت عنها الممارسة البرلمانية في مجلس الأمة طيلة عشرين (20) سنة... وأيضًا من التجارب البرلمانية الشبيهة في الديمقراطيات الكبيرة والعريقة في العالم.

أسلوب عملنا الجديد يتماشى مع المستجدات الدستورية.. ويتناغم مع الآداء البرلماني الحديث

لهذه الاعتبارات وغيرها يمكن القول أن نظامنا الداخلي هذا يعتبر حقًا إنجازًا هامًا يحققه مجلس الأمة.

صحيح أن عددًا من الزملاء والزميلات قد عبروا خلال لقاءاتهم مع اللجنة، أقول عبروا عن انشغالات وقدموا اقتراحات هامة بعضها أخذت بعين الاعتبار والبعض الآخر سيتم التكفل بها في إطار نصوص قانونية لاحقة أو إجراءات ستتكفل إدارة هيئتنا بها... كما أن بعض هذه الانشغالات سوف تُبَلغ إلى الهيئة التنفيذية قصد التكفل بها.

المهم أن كل واحد وواحدة منكم قد أدلى بدلوه وأعطى تصوره في الموضوع.

إضافة إلى كل هذا نقول:

أن اللجنة في إطار عملها انتهجت أسلوب عمل واقعي (كانت فيه موفقة) اعتمدت الحوار والتشاور فيه كطريقة عمل ومع عدد هام ممن لهم دراية بالموضوع.

كما أخذت اللجنة في الدراسة وقتًا كافيًا ساعدها على إيجاد صيغ الحلول للمسائل المطروحة.

وقد تم كل ذلك في إطار الشفافية التي انتهجتها اللجنة من البداية...

- ما يجب التنويه به في هذا المجال هو تجند أعضاء المجلس والمجموعات البرلمانية الذين تعاطوا مع اللجنة وشجعوا الحوار معها.

... لذا وبعد كل هذا، نقول أن إنجازنا هذا والمتمثل في إعداد نظامنا الداخلي والمصادقة عليه كان عملاً جديرًا بالتنويه...

كونه يُعد عملاً برلمانيًا داخليًا هامًا يُسَجَّلُ للهيئة ويُسجل لكل من ساهم في تحضير الوثيقة... ولهذا فإننا نقول للجميع شكرًا...

أيتها السيدات، أيها السادة،

الآن وقد صادقنا على مضمون هذا القانون، تبقى المسؤولية ملقاة على عاتق المجلس الدستوري ليعطي رأيه النهائي في مضمون هذا القانون...

... بعدها يصبح المجال مفتوحًا أمام مجلسنا وأمام أعضاء هيئتنا للدخول في مرحلة عمل جديدة، مرحلة نكون فيها مطالبون:

– بلعب دور أكبر والتحرك بفعالية أنجع (في إطار أدائها البرلماني) خدمة لهيئتنا البرلمانية التي ننتمي إليها وللجزائر ولشعبها.

– وبعدها نكون منطقيًا وقانونيًا ملزمون بتنفيذ مضمون أحكام هذا القانون ولعب دور أكبر فعالية ونجاعة في أدائنا التشريعي والرقابي، دورًا يعطي عملنا المصداقية المستحقة ويصبح مطلوبا من كافة الأعضاء المواظبة بالحضور في الجلسات العامة واجتماعات اللجان الدائمة... وأيضًا في ممارسة دورنا الرقابي على عمل الحكومة.

بهذه المناسبة نأمل أن تعمل المؤسسات الدستورية الثلاثة (أطراف العلاقة الوظيفية) في إطار العمل البرلماني التشريعي والرقابي... نقول: نأمل أن تسعى الحكومة للتجاوب إيجابيًا مع المطالب المؤسسة لأعضاء هيئتنا ولاسيما منها المتعلقة بالتكفل بالمسائل التي يطرحها عضو مجلس الأمة حول انشغالات المواطن.

وأن يحرص أعضاء الجهاز التنفيذي قدر الإمكان على إعطاء عضو مجلس الأمة مزيدًا من الاهتمام في إطار تأديته لمهامه الدستورية.

– كما نأمل من الجميع في جلسات الأسئلة الشفوية أن يلتزم (السائل والمسؤول) التقيد بقواعد سير عمل نظام الجلسات، واحترام الوقت المخصص لكل واحد منهما في الكلام.

وأَنْ يحرص الواحد والآخر في النقاش على عدم الابتعاد عن صلب الموضوع المطروح في الجلسة.

– الذي نأمله من المجلس الشعبي الوطني الجديد (الذي نستغل المناسبة لنهنأ أعضائه على نيلهم ثقة الشعب) ونأمل من هذه الهيئة مستقبلا... تقوية التنسيق مع هيئتنا (في إطار القانون وما يكرسه مضمون الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات) بما يعطي عمل برلماننا طابع التكامل والنجاعة والفعالية والانسجام، ويُحَسّن من صورة هيئتنا البرلمانية في نظر المواطنين.

- بتعبير أكثر وضوحًا نقول، إننا مطالبون بعد هذه المصادقة، بتغيير مفاهيمنا لطُرُق العمل الواجب انتهاجها ضمن الهيئة ومع الهيئات الدستورية الأخرى في البلاد وصولاً إلى انتهاج أسلوب عمل جديد يتماشى مع المستجدات الدستورية الجديدة وما أصبح من الآن يضبط سير عَملنا في إطار نظامنا الداخلي هذا وبما يتناغم مع الأداء البرلماني الحديث.

ولن أنهي كلامي، زميلاتي زملائي، دون التأكيد على واجب تقيد الجميع بواجب الاستمرار في احترام مبدأ الانتماء الحزبي الذي على أساسه تم اختيار السيدات والسادة أعضاء مجلسنا طبقًا لأحكام الدستور.

أيتها السيدات، أيها السادة،

مما يتبين من أحكام اعتمدناها تُبرز حقيقة أخرى مفادها أننا بهذه المصادقة نكون قد دخلنا مرحلة جديدة بل أقول عهدًا جديدًا في تسيير عمل هيئتنا... مطلوب منا الارتقاء فيه إلى مستوى التحديات التي تواجهنا وتواجه بلادنا، مرحلة تستوجب مراجعة كاملة لأسلوب عملنا وسلوكاتنا ضمن الهيئة، وتستوجب منا ذهنية جديدة يتوجب على الجميع التسلح بها في أدائنا البرلماني المستقبلي.

ذهنية تستوجب المرونة في التعامل والصرامة في تطبيق أحكام هذا القانون... صرامة مطلوبٌ منا فرضها على أنفسنا قبل أن يفرضها علينا القانون هذا.

رئيس المجلس يهنىء رئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول

تم يوم الثلاثاء 23 ماي 2017 تنصيب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وانتخاب السيد السعيد بوحجة رئيس له وذلك بعد ترسيم المجلس الدستوري لنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 04 ماي 2017، كما عين رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة السيد عبد المجيد تبون وزيرا أول، وقد بعث رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح برسالتي تهنئة لرئيس المجلس الشعبي الوطني السيد السعيد بوحجة أكد فيها «أن البرلمان سيتولى بغرفتيه استكمال مهامه التشريعية والمساهمة في تكريس مسار الإصلاحات التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة... والاستجابة لتطلعات شعبنا من أجل بناء دولة قوية بنظامها الجمهوري ومؤسساتها الديمقراطية».

كما توجه بالتهنئة لنواب المجلس الشعبي الوطني «إنني إذ أتقدم إليكم بخالص التهاني على إيلائكم هذه الثقة وتوليكم لهذه المسؤولية الوطنية السامية.. أود أيضاً، ومن خلالكم، التوجه بالتهنئة لنواب المجلس الشعبي الوطني الموقر المنتخبين لهذه العهدة .. وأعرب لكم بالمناسبة عن حرصنا الدائم على الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة في مجلس الأمة لترقية أداء البرلمان الجزائري وترسيخ مصداقيته .. وتثبيت سمعته كهيئة دستورية سيادية «

من جهة أخرى هنأ رئيس مجلس الأمة السيد عبد المجيد تبون على إثر تعيينه وزيرا أول، مبرزا أهمية تظافر الجهود الوطنية المخلصة لمجابهة الرهانات الحالية «وإنني لعلى ثقة تامة في أن توليكم اليوم هذه المسؤولية الوطنية وفي هذه المرحلة الخاصة يعد تقديرا سديدا يرمي إلى تسخير رصيد الخبرة والتجربة التي اكتسبتموها، ووضعه في صلب الجهود الوطنية المخلصة المتظافرة لمجابهة الرهانات الحالية لاسيما التحديات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا..»

أرقام..ومعطيات مابعد الانتخابات التشريعية

وكان المجلس الدستوري قد أعلن عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، بعد دراسة الطعون.

وأعلن عن تقديم 299 طعنا من طرف المترشحين والأحزاب السياسية، وبعد دراستها تم رفض 4 مقاعد في الشكل لعدم استفاءها الشروط القانونية، كما تم رفض 275 طعنا لعدم كفاية أدلة الاثبات أو لعدم التاسيس، فيما تم قبول 20 طعنا.

ولم تؤثر الطعون المقبولة على توزيع المقاعد في كل من إليزي مسيلة سطيف ووهران، فيما مس التغيير دائرتين انتخابيتين هما البليدة والمدية.

ومست التغييرات الأحزاب التالية:

جبهة التحرير الوطني 161 مقعدا بدلا من 164

تحالف حركة مجتمع السلم 34 مقعدا بدلا من 33

تجمع امل الجزائر 20 مقعدا بدلا من 19

الجبهة الوطنية الجزائرية مقعد واحد بدلا من لاشيء

كما أعلن المجلس الدستوري أن نسبة المشاركة لم تتغير وبقيت عند 35.37 في المائة، فيما كان التغير طفيفا في عدد الأصوات المعبر عنها التي بلغت 6 ملايين و 446ألف و 750، والأصوات الملغاة مليون و 788 ألف 373.

وبالتالي يكون توزيع مقاعد البرلمان الجديد على النحو التالي:

- جبهة التحرير الوطني:	161
- التجمع الوطني الديمقراطي:	100
- تحالف حركة مجتمع السلم:	34
- تجمع أمل الجزائر:	20
- الاتحاد من اجل النهضة والعدالة والبناء:	15
- جبهة المستقبل:.	14
- جبهة القوى الاشتراكية:	14
- الحركة الشعبية الجزائرية:	13
- حزب العمال	11
- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	9
- التحالف الوطني الجمهوري	6.
- حركة الوفاق الوطني	4
- حزب الكرامة	3
- القائمة الحرة: الوحدة أ	3
- حزب الشباب	
- الجبهة الديمقراطية الحرة	2
- جبهة النضال الوطني	2
- الونشريس	2
- التجمع الوطني الجمهوري	2
عهد 54	2
- الحزب الوطني للتضامن والتنمية	2

- حزب الحرية والعدالة	2
- الجبهة الوطنية الجزائرية	1
- الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	1
- حركة الاصلاح الوطني	1
- حزب التجديد الجزائري	1
- الاتحاد الوطني من أجل التنمية	1
- الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	1
- حركة الانفتاح	1
- الجبهة الوطنية للحريات	1
- جبهة الجزائر الجديدة	1
- حزب الفجر الجديد	1
- اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	1
- حركة المواطنين الأحرار	1
- الوفاء والتواصل	1
- النور	1
- فرسان ورقلة	1
- التواصل	1
- الأمل	1
- الوفاء	1
- الكفاءة والمصداقية	1
- أمل وعمل	1

- صوت الشعب	1
- القائمة الحرة: البديل المواطن ب	1
- الضروري	1
- مبادرة المواطنة	1
- صوت الشعب	1
- الهلال	1
- النجاح	1
- الاتحاد للتجمع الوطني	1
- حزب العدل والبيان	1
- الوحدة والتداول	1
- البدر	1
- الإشراق	1
- أبناء الشعب	1
- القائمة الحرة: إزوران	1
- الأمل	1
- نداء الأوفياء	1
- القصر القديم	1
- المبادرة	1
- تحالف تكتل الفتح	1

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المتعلق بالنظام الوطني للقياسة

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 01 مارس 2017، على نص القانون المتعلق بالنظام الوطني للقياسة، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضرتها السيدة غنية الدالية، وزيرة العلاقات مع البرلمان، نيابة عن وزير الصناعة والمناجم.

عرض الوزير

قدم وزير الصناعة والمناجم السابق السيد عبد السلام بوشوارب خلال جلسة عامة يوم الأحد 26 فيفري 2017، لتقديم ومناقشة نص القانون المتعلق بالنظام الوطني للقياسة، عرضا مفصّلا حول مضمون نص القانون.

حيث تطرق على وجه الخصوص إلى أسباب مراجعة القانون الساري المفعول والمنظم للقياسة القانونية في بلادنا، والتي تتمثل أساسا في وضع الأسس المتينة لضمان تنافسية اقتصادنا، وجودة منتوج مؤسساتنا، وهذا استكمالا لما تم إنجازه سابقا من خلال النصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها. والتي شملت مجالات الاستثمار والتقييس والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تطرق الوزير إلى الأهداف المبتغاة من هذا القانون.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عقب عرض الوزير، فُسحَ المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن نص القانون. ليرد وزير الصناعة والمناجم بعد ذلك على تلك التساؤلات.

حيث أوضح وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب أن تعدد الفاعلين والهيئات في نشاط القياسة لن يكون له تداخل بين المهام والصلاحيات، لأن نص القانون يتلافى الإزدواجية بين مهام الهيئات المنشأة.

وأن استحداث الهيئة الوطنية للقياسة بالرغم من كونها تنظيما جديدا سيتم الاعتماد على هياكل الديوان الوطني للقياسة القانونية، لأنه يعد بمثابة النواة التي سينطلق منها من أجل إحداث الهيئة الوطنية للقياسة.

وبخصوص إخضاع أدوات القياسة للإعتماد، فأوضح الوزير أن الإجراءات المعمول بها تنص على ضرورة حصول مقتني هاته الأدوات على مصادقة الديوان الوطني للقياسة القانونية، قبل دخولها إلى التراب الوطني، وهذا فضلا عن اشتراط الرخصة الجمركية.

أما عن العقوبات الجزائية المنصوص عليها في نص هذا القانون، فإن الهدف منها حسب الوزير هو ردع المخالفين، حيث حصل التوافق مع القطاعات المعنية ولاسيما وزارة العدل، على الحدود التي أتى بها القانون من خلال خفض العقوبات السالبة للحرية من جهة والرفع من مبالغ الغرامات من جهة أخرى.

مؤكدا في الأخير أن نص هذا القانون عرف استشارة واسعة لجميع المعنيين بالأمر وبوجه الخصوص جمعيات حماية المستهلكين، وكذا المهنيين ذوي الاختصاص في الميدان. كما تم إيلاء عناية لجانب التكوين في نشاط القياسة من خلال إدراجه كمقياس ضمن الأطوار الثلاث للتعليم العالي، حيث تم اختيار جامعة سطيف كونها تتوفر على الإمكانيات البيداغوجية والمؤهلات للتكفل بالمقرر الدراسي، وأنه سيتم تعميم ذلك فيما بعد على باقي جامعات الوطن.

توصيات اللجنة

أكدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة أن القانون المتعلق بالنظام الوطني للقياسة، يشكل مكسبا لمنظومتنا التشريعية كونه سيساهم في ترقية أداء اقتصادنا، ويجعل مؤسساتنا أكثر تنافسية، كما سيسهل انخراطها للاندماج في الفضاءات التجارية.

وأوصت اللجنة في تقريرها التكميلي جملة من التوصيات وهي:

• الإسراع في إنشاء مخابر الجودة على مستوى الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية، قصد الحد من عملية إغراق السوق الوطنية بالسلع الرديئة والمغشوشة.

• التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية لنص هذا القانون، وإنشاء الهياكل الإدارية المرافقة له، حتى يكون عمليا في أقرب وقت.

• إيلاء العناية اللازمة لتكوين المورد البشري في مجال القياسة، وعلى مختلف الأصعدة حتى تحقق الأحكام القانونية نجاعتها المطلوبة.

..ويصادقون على القانون العُضوي الذي يُعدّل القانون العُضوي رقم 05 - 11 والـمُتعلِّق بالتنظيمَ القضائي

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 1 مارس 2017، خلال جلسة عامة ترأسها رئيس المجلس السيد عبد القادر بن صالح وحضرتها السيدة غنية الدالية، وزيرة العلاقات مع البرلمان نيابة عن وزير العدل حافظ الأختام.

عرض الوزير

عقد مجلس الأمة يوم الثلاثاء 28 فيفري 2017، جلسة علنية، خصّصها لتقديم ومناقشة نص القانون العُضوي الذي يُعدّل القانون العُضوي رقم 05-11 والمُتعلّق بالتنظيم القضائي.

ترأس الجلسة، السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ وحضرها السيد الطيب لوح، وزير العدل، حافظ الأختام، الذي قدم عرضا مفصّلا حول مضمون نص قانون، حيث أوضح أنه يندرج في إطار مطابقة القانون العضوي رقم 05-11 المتعلق بالتنظيم القضائي مع أحكام المادة 160 من الدستور.حيث يقتضي بتعديل المادتين 18 و19 من القانون العضوي والمتعلقتان بمحكمة الجنايات والجهات القضائية العسكرية.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عقب ذلك، فُسحَ المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن نص القانون والذي تولى وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح الردّ عليها.

توصيات اللجنة

أكدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان أن القانون العضوي رقم 05-11 المتعلق بالتنظيم سيعزز المكاسب التي حققتها الجزائر في مجال ضمان حريات وحقوق الإنسان، المكرسة في التعديل الدستوري الأخير، وذلك من خلال مراجعة أحكام المادة 18 من القانون العضوي رقم 05-11 وتأكيد ما تضمنته المادة 160 من الدستور التي تنص في فقرتها الثانية على مبدأ التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية.

مثمنة كل التعديلات التي تضمنها النص والتي تعد نقلة نوعية على طريق الإصلاحات التي يعرفها القضاء الجزائي خصوصا وقطاع العدالة عموما والتي ستساهم في ضمان حقوق المتقاضين.

القانون المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2014

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 01 مارس 2017، على نص القانون المتضمّن تسوية الميزانية لسنة 2014. خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضرها السيد حاجي بابا عمي، وزير المالية، والسيدة غنية الدالية، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

عرض السيد حاجي بابا عمي، وزير المالية السابق خلال جلسة عامة يوم الاثنين 27 فيفري 2017، عرضا مفصّلا حول مضمون نص القانون، حيث تطرق للسياق الداخلي والخارجي اللذان تم في سياقهما إعداد قانون المالية لسنة 2014، وإلى أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي المعتمدة في ضبط التوقعات الميزانياتية، وعرضا شاملا لمختلف جوانب الميزانية العامة للدولة وكذا نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2014.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عقب الاستماع لعرض وزير المالية، فُسحَ المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن اَنشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن نص القانون.

وخلال رد وزير المالية السيد حاجي بابا عمي على تلك انشغالات، أكد أن مجلس المحاسبة أبدى في تقريره التقييمي تحفظات حول الجوانب الإدارية والإجرائية لتسيير المالية العمومية، إلا أنه لم يثر أية اعتراضات محاسبية، وهو ما يفيد بأن التقرير الخاص بتقديم القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014 قد تضمن أهم عناصر الإعلام والتقييم حول تنفيذ الميزانية وكذا عمليات الخزينة للسنة التي خضعت للرقابة.

كما أن مجمل الملاحظات والمعاينات التي أبداها مجلس المحاسبة في تقريره التقييمي، قد حظيت بالتوضيحات اللازمة من قبل الدوائر الوزارية المعنية، وكانت في الوقت نفسه محل اهتمام بالغ من قبل الحكومة من أجل التكفل بها وتفادي تكرارها مستقبلا.

وعن الإجراءات المتخذة التي اتخذتها الحكومة لتحصيل مبلغ بواقي التحصيل الخاصة بالجباية العادية، أوضح الوزير أن مستوى تحصيل الجباية قد عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ويكمن الهدف المتوخى من هذا في تمويل نفقات التسيير كلية بواسطة هاته الجباية مستقبلا، وهو ما سيسمح بالحفاظ على توازناتنا المالية.

وبخصوص عصرنة النظام الميزانياتي، أكد وزير المالية أن الوزارة تسهر على تجسيد برنامج عصرنة النظام الميزانياتي وهو ما سيترجم بوضع هندسة جديدة لطرق وأساليب تسيير المالية العمومية، وهذا تحقيقا للمزيد من النجاعة في العمل، وسيكون لا شك لهاته المبادرة أثر إيجابي في تحسين الموارد العمومية.

وحول تأخر تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، أرجع الوزير ذلك إلى طبيعة هاته القروض كونها طويلة الأجل من جهة، واستفادت من تأجيلات بموجب الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية من جهة أخرى، فضلا عن ضرورة نضج المشاريع التي تتولاها هاته المؤسسات.

وحول مكافحة جميع أشكال الغش والتهرب الضريبي، أعلن الوزير أن السلطات العمومية تعتبر ذلك من أولوياتها وأن ذلك تمت ترجمته ميدانيا من خلال أقلمة وموائمة عمل الإدارة مع هاته السلوكات، بإرساء نظام قائم على تلازمية (التسيير- المخاطر) لكشف المخالفات إلى جانب مضاعفة عدد المراقبين الجبائيين وإعادة تركيز نشاطهم، تكثيف التدخلات، تفعيل الرقابة الظرفية، متابعة الملفات ذات الأهمية القصوى وغيرها من الإجراءات.

أما عن المبالغ المرصودة لمخططات البلدية للتنمية المحدودة والتي لا تتماشى مع ما تتطلبه التنمية المحلية من إمكانات هامة، أكد الوزير أن الغلاف المالي المخصص للبرامج البلدية للتنمية سنة 2017 بلغ 70 مليار دج وهو رقم يعكس العناية التي توليها السلطات العمومية للتنمية المحلية لمختلف مناطق الوطن.

توصيات اللجنة

أكدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية أن قانون تسوية الميزانية بصفته أداة للرقابة البرلمانية، يعتبر فرصة سانحة تتيح لأعضاء مجلس الأمة الإطلاع عن كثب على ظروف استعمال الموارد العمومية خلال السنة المالية المعنية والحصول على التوضيحات المناسبة من الحكومة بهذا الخصوص، وأنه فرصة للتحكم في المنظومة المالية للبلاد، من أجل بناء اقتصاد قوي ومزدهر يقوم على تنمية حقيقية ومتحررة من التبعية الأحادية لموارد المحروقات. وأوصت في تقريرها التكميلي بعدة توصيات:

• مواصلة متابعة تطور مستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وتوخي المزيد من اليقظة والحذر في إعداد التقديرات الميزانياتية، وهذا حفاظا على التوازنات الداخلية والخارجية،

• تقديم مشروع القانون العضوي الإطار لقوانين المالية في أقرب الآجال، من أجل تحقيق تحول جذري في القواعد الميزانياتية والمحاسبية للدولة، وإدخال المزيد من النجاعة والفعالية في تسيير المالية العمومية،

• مواصلة الجهود المبذولة من أجل عصرنة المنظومة المالية، ولاسيما بإدخال المعلوماتية والطرق الحديثة في التسيير.

• التفكير في إجراءات عملية، فضلا عما تم إقراره مؤخرا من أجل احتواء السوق الموازي ضمن القنوات البنكية والمالية

• مواصلة تطهير الحسابات الخاصة للخزينة، والاحترام الصارم لقواعد تمويلها.

• مواصلة الجهود المبذولة من أجل ضبط التجارة الخارجية وترشيد استعمال احتياطي الصرف، ومحاربة كل الخروقات المسجلة، ولا سيما التحويل غير القانوني للعملة الصعبة

• العمل على توسيع الوعاء الجبائي، في ظل احترام مبدأ العدالة الجبائية، دون زيادة الضغط الجبائي على المكلفين.

• تفعيل مختلف آليات الرقابة المالية التي ينص عليها التشريع والتنظيم الساري المفعول، ومحاربة جميع السلوكات السلبية التي تنال من مصداقية وهيبة الدولة،

• مواصلة الجهود من أجل التحكم أكثر في نفقات التسيير، والتي عرفت في السنوات الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق، ساهمت في تعميق عجز الميزانية إلى حدود لا تطاق،

• التفكير في صيغ جديدة لسياسة التحويلات الاجتماعية، تكون كفيلة بتوجيه دعم الدولة لمستحقيه،

• استحداث هيئة تراقب تجسيد وتطبيق الملاحظات الخاصة بطريقة صرف المال العام، والتي يتم تسجيلها سواء من طرف مجلس المحاسبة من خلال تقريره السنوي، أو من طرف أعضاء مجلس الأمة أثناء مناقشة قوانين تسوية الميزانية

• ضرورة الترخيص للمجاهدين باقتناء سيارات سياحية بأموالهم الخاصة وبصفة مباشرة دون اللجوء إلى الوكلاء المعتمدين.

القانون المُعدّل والمُتمّم للأمر رقم 66-155 المُتضمّن قانونَ الإجراءَات الجزائية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 01 مارس 2017، على نص القانون المُعدّل والمُتمّم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، خلال جلسة عامة ترأسها رئيس المجلس السيد عبد القادر بن صالح وحضرتها السيدة غنية الدالية، وزير العلاقات مع البرلمان، نيابة عن وزير العدل، حافظ الأختام، بخصوص النص.

عرض الوزير

قدّم وزير العدل، حافظ الأختام، خلال جلسة عامة يوم الثلاثاء 28 فيفري 2017، عرضا مفصّلا حول مضمون نص قانون، حيث أوضح أن هذا القانون يندرج في إطار تجسيد الأحكام الدستورية الجديدة. كما تطرق إلى مختلف التعديلات والتتميمات التي تضمنها هذا النص بالشرح والتوضيح.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لانشغالات وملاحظات أعضاء مجلس الأمة، رد الوزير على استفساراتهم حيث أوضح أن نص هذا القانون يأتي تجسيدا للمادة 160 من الدستور والتي تنص على حق التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية، وأن النص تضمن أحكام تتعلق بمحكمة الجنايات الإستئنافية وما أدخل من تعديلات جوهرية على تشكيلتها من أجل الإبقاء على العنصر الشعبي فيها.

مضيفا أن محكمة الجنايات الابتدائية ومحكمة الجنايات الإستئنافية تتشكل عند الفصل في الجنايات المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والتهريب من القضاة المحترفين فقد لخبرتهم الطويلة في ذلك. وقد تم في هذا المجال الأخذ بالاقتراحين اللذين قدمتهما اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، التي أنشأها رئيس الجمهورية سنة 2000 ويتمثل الأول في الإبقاء على محكمة الجنايات والثاني في إبقاء على التشكيلة الحالية لمحكمة الجنايات مع إمكانية استئناف أحكامها.

وحول استفسار إجراء الترخيص للمتهم بأن يعهد بالدفاع عنه لأحد أقاربه أو أصدقائه، فأوضح الوزير أنه منصوص عليه في قانون الإجراءات الجزائية وليس بالأمر الجديد وهو حق من حقوق المتهم.

وبخصوص تبليغ قائمة المحلفين إلى المتهم أكد الوزير أن قانون الإجراءات الجزائية نص عليه منذ صدوره وهو إجراء يسمح للمتهم برفض أو قبول محلف ما.

موضحا أن نص هذا القانون قد أسند القضايا المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والتهريب إلى تشكيلة تضم القضاة فقط، وذلك بالنظر إلى اكتسابهم تجربة في معالجة هذا النوع من القضايا وهو مبدأ متعارف عليه في بعض الدول والأهم من ذلك هو أنه تم الحفاظ في بعض القضايا على المحلفين من الشعب وتم رفع عددهم إلى أربعة محلفين.

وعن الهدف من نظام المثول الفوري أمام المحكمة الذي استحدث سنة 2015 فالهدف منه حسب الوزير هو تبسيط إجراءات المحاكمة في قضايا الجنح المتلبس بها والتي لا تقتضي إجراء تحقيق قضائي.

موضحا أن الأحكام الغيابية تصدر عند عدم امتثال المتهم للحضور بعد إستدعائه لعدة مرات، ويمكن الطعن في الأحكام الغيابية ويحاكم المعني من جديد ويصبح الحكم وكأنه لم يصدر.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة التعديلات والتتميمات التي تضمنها هذا النص الذي اعتبرته يعبر بحق عن الإصلاحات التشريعية المنبثقة عن التعديل الدستوري الأخير في شقه المتعلق بالسلطة القضائية.

وأكد أن الأحكام التي تضمنها النص خاصة تلك المتعلقة بإصلاح محكمة الجنايات من كل الجوانب، ومراجعة الأحكام المتعلقة بالشرطة القضائية وهي أحكام ذات أبعاد سياسية من شأنها تعزيز المكاسب التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية للمواطن.

مناقشة التقرير السنوي لمحافظ بنك الجزائر

عرض التقرير.. فرصة للإطلاع على مؤشـــــرات اقتصادنا الوطني

عقد مجلس الأمة جلسة عامة يوم الأربعاء 12 أفريل 2017 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، للاستماع لتقرير محافظ بنك الجزائر السيد محمد لوكال، حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية.

رئيس المجلس ألقى في بداية هذه الجلسة كلمة هذا نصها

بودي، سيداتي سادتي، أن أشكر السيد محافظ بنك الجزائر على تجاوبه إيجابيًا مع دعوتنا للمثول أمام أعضاء هيئتنا وتقديم عرضه حول الوضعية النقدية والاقتصادية للبلاد، وأجدد له بالمناسبة التهنئة على شرف تعيينه من قبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، محافظا لبنك الجزائر.

يأتينا السيد محافظ بنك الجزائر إذن اليوم لتقديم تقريره السنوي عن الوضعية النقدية والاقتصادية للبلاد على غرار ما قام به أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 29 جانفي 2017.

وهو بذلك يأتي ليكرس مبدأً قانونيًا مؤكّدًا ويُزيل غموضًا في فهم النصوص كان سائدًا... فشكرًا له على هذا الحضور المقدر، وتمنياتنا له بالنجاح في تأدية المهمة النبيلة والهامة التي أسندت له.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عرض ومناقشة تقرير محافظ بنك الجزائر أمام هيئتنا، يعتبر سانحة ثمينة تعطى لأعضاء مجلس الأمة الفرصة للاطلاع على مؤشرات اقتصادنا الوطني، وتمنحهم المناسبة للتعرف على مضمون البيانات والأرقام التي تبين حجم المجهود المالي الذي تُوفّره الدولة من أجل مواصلة تنفيذ مخطط برنامج عمل الحكومة وتظهر بوضوح عدد ورشات التنمية عبر ربوع الوطن، وتُترجم من ثم وفاء الدولة لطابعها الاجتماعي المُكرّس بالأرقام في قانون المالية العادي والتكميلي سنوياً، وكذا في مضمون التقرير السنوي لبنك الجزائر، الذي سوف نستمع لمحتواه بعد قليل من خلال عرض السيد محافظ بنك الجزائرأمامكم، وهو التقرير الذي سوف يُبرز ولا شك جهود الدولة الرامية إلى المحافظة على التحويلات الاجتماعية على الرغم من الضائقة المالية التي تعترض البلاد جراء الصدمة المالية الخارجية الناجمة عن تدني أسعار النفط في السوق العالمية وتقلص من ثم من مداخيل الخزينة العمومية، بكل ما ينجم من عنها تراجع في حجم العملة الأجنبية وتذبذب في قيمة العملة الوطنية...

نقول أنه ورغم صعوبة الظرف وضغوطات المرحلة، تبقى بلادنا بفضل صواب التوجيهات الرشيدة التي يسديها فخامة رئيس الجمهورية باستمرار إلى الحكومة لتحسين أدائها وترشيد نفقاتها والحرص على الحفاظ على المكتسبات المحققة فيها وبنفس الوقت حَثّها على إيجاد البدائل التي تخرجها من سياسة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتغذية الخزينة العامة للدولة.

... هذه النتيجة تحققت أيضا بفضل هذه السياسة وبفضل جهد واجتهاد الكفاءات الوطنية العاملة في القطاع، والتي بها استطاعت الجزائر الصمود في وجه تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها، وتحقيق توازنها...

إن هذه السياسة التي اعتمدت على الشفافية وتوفير الأرقام والمعطيات الدقيقة والصحيحة عن واقع اقتصاد بلدنا قد وفرت أجواء الثقة بين المتعاملين الوطنيين وعززت مناخ التعامل الاقتصادي والمالي مع المتعاملين الأجانب.

ضمن هذا المنظور، وفي نطاق هذا السياق، ارتأينا دعوة السيد محافظ بنك الجزائر ليأتي إلى هيئتنا ويُقدّم لنا عرضًا حول حقائق واقعنا الاقتصادي والنقدي وحول توجهاتهما في ظل استمرار الصدمة المالية الخارجية... والغاية المبتغاة من هذه المبادرة تكمن أيضا في سماع وتلقي المعلومة من مصدرها، لأن بنك الجزائر يعتبر المؤسسة المالية المُخوَّلة أساسًا في هذا المجال وهي قبل غيرها القادرة على توفير المعطيات والأرقام الصحيحة التي تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للبلاد وعلاقته بالتغيرات الاقتصادية والنقدية الداخلية والخارجية.

مداخلتكم، السيد محافظ بنك الجزائر، ستُمكّن – تأكيدًا – أعضاء هيئتنا من استيعاب راهن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر على الصعيد الوطني والعالمي بجوانبه الإيجابية وأيضا السلبية، وإن تمكينكم أعضاء المجلس من هذه الأرقام والمعطيات سوف يُمكنهم تأكيدًا من التزود بالحجة والدليل على واقعنا المالي والاقتصادي الحقيقي في مجالات النمو وتبين لهم الخط البياني الذي سوف تتبعه البلاد مستقبلا وترسم اتجاه سير تطورها.

كما أن تدخلكم هذا سوف يعرف أعضاء مجلس الأمة بأسباب استقرار قيمة العملة الوطنية أو تذبذبها وتطورها في الأسواق العالمية...

بالطبع أعضاء مجلس الأمة يهمهم معرفة واقع الاحتياطي النقدي بالعملة الأجنبية لبلادنا وما هو مثال هذا الاحتياطي حتى يتسنّى لنا معرفة واقعنا المالي والاقتصادي خاصة في هذا الظرف بالذات...

حيث تعرف الساحة السياسية الوطنية حيوية في النقاش واضحة أملتها أجواء الحملة الانتخابية الخاصة بتجديد تشكيلة المجلس الشعبي الوطني، إننا نأمل لنقاشاتها خاصة في الميدان الاقتصادي أقول نأمل لها أن تعتمد في خطاباتها السياسية على الرقم الصحيح والحقيقة المؤكدة... وما نأمله أيضًا، ألا يتم التنكر فيها لواقع ما حققته البلاد خلال الفترة... للجزائريات والجزائريين.

وهنا بودي أن أقول إذا كان لنا الحق في إبداء الرأي في واقع البلاد الاقتصادي والمالي، فإن هذا إبداء يجب أن يستند في التحليل على الرقم الصحيح والمرجعية ذات المصداقية المؤكدة... لأننا نعتقد أن الرأي العام الوطني في هذه الفترة بالذات في حاجة إلى سماع الحقيقة من مالك الحقيقة... وفي هذا المجال أعتقد، السيد محافظ بنك الجزائر، أن دوركم هام، وفي هذا الظرف تحديدًا، أملنا كبير في أن تأتي هذه الجلسة بثمارها المأمولة في نقل المعلومة المفيدة والتحليل الشافي...

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن أعضاء مجلس الأمة من موقع مسؤوليتهم، في أمَسّ الحاجة إلى الاطلاع على الأرقام الدقيقة والتحاليل الموضوعية التي تسوق الحجة وتقدم الدليل لكي ينقلوها بدورهم للمواطن... ويتولون شرح أبعادها.

إذن، نحن في مجلس الأمة نولي أهمية قُصوى لمضمون واقعنا المالي والاقتصادي، ونريد أن تُسْهِمَ هيئتنا بالتعاون والتكامل مع بقية مؤسسات الدولة المختصة لتبليغه إلى الرأي العام.

لن أُطيل كثيرًا في كلمتي التقديمية هذه، وسأفسح المجال لكم السيد محافظ بنك الجزائر لتقديم عرضكم عن التطور الاقتصادي والمالي للبلاد... وأيضا التكفل بالرد على مختلف الأسئلة التي سوف يطرحها الزميلات والزملاء...

عرض محافظ بنك الجزائر

أعطى محافظ بنك الجزائر خلال عرضه للتطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وبعض التوجهات لسنة 2016، لمحة شاملة عن الوضعية الاقتصادية والمالية في ظل استمرار الصدمة بتحليل أبرز ما ميز النشاط الاقتصادي وميزان المدفوعات وسعر الصرف والمالية العامة، والتطورات النقدية والتضخم خلال السنة المالية 2015-2016.

كما قدم شروحات حول سياسات التصدي للانخفاض المستمرة والحاد لأسعار البترول، والخطوات الإستشرافية المعتمدة من طرف السلطات العمومية بغية استقرار وتعزيز الإطار الاقتصادي الكلي وتوجيهه نحو تنويع أكبر.

بعد استماعهم للعرض الذي قدمه محافظ بنك الجزائر، ناقش أعضاء مجلس الأمة مضمونه حيث طرحوا انشغالاتهم واستفساراتهم والتي كانت محلّ رد محافظ بنك الجزائر.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان تستمع لوزير الداخلية والجماعات المحلية حول «التحضيرات التي سطرتها وزارة الداخلية لإجراء الانتخابات التشريعية لـ 04 ماي 2017»

أول اقتراع في ظل الدستور الجديد

في إطار جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان الدائمة لمجلس الأمة، عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، لمجلس الأمة، جلسة استماع بمقر المجلس، يوم الثلاثاء 14 مارس 2017، برئاسة السيد محمد ماني، رئيس اللجنة، حضرها أعضاء من مجلس الأمة ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة غنية الدالية.

استمعت فيها إلى السيد نور الدين بدوي، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ممثل الحكومة، حول التحضيرات للانتخابات التشريعية لـ 04 ماي 2017.

وقد تطرق ممثل الحكومة خلال عرضه للتحضيرات المباشرة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية كونها المعنية بتحضير العملية الانتخابية وتنظيمها، بدء من إعداد النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، مرورا بالترتيبات الخاصة بعمليات المراجعة العادية والاستثنائية للقوائم الانتخابية.

بالإضافة إلى عمليات سحب وإيداع استمارات الترشح، وكذا التنسيق مع الإدارات المركزية على المستوى المحلي ومع الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

كما عرج الوزير خلال مداخلته على المخطط الإتصالي والتحسيسي المسطر من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، من أجل مرافقة كل هذه الترتيبات والمجهودات لضمان وصولها إلى كل المعنيين باستخدام وسائل الاتصال التقليدية والحديثة.

وكانت الجلسة فرصة طرح فيها أعضاء المجلس إنشغالاتهم وتساؤلاتهم حول هذا الموعد التاريخي الهام باعتباره أول اقتراع في ظل الدستور الجديد.

لجنة الثقافة والاعلام تستمع إلى وزير الثقافة حول موضوع «إصلاح المنظومة الثقافية في الجزائر»

الحق في الثقافة..ومسؤولية الدولة في حماية الموروث الثقافي للأمة

عقدت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، لمجلس الأمة، جلسة استماع بمقر المجلس، يوم الاثنين 24 أفريل 2017، برئاسة السيد مهني غريسي، رئيس اللجنة، استمعت فيها إلى السيد عز الدين ميهوبي، وزير الثقافة، حول موضوع «إصلاح المنظومة الثقافية في الجزائر».

والذي استعرض خلالها لأهم محاور ذلك الإصلاح، خاصة بعد التعديل الدستوري الأخير الذي كرس الحق في الثقافة، وأكد على مسؤولية الدولة في حماية الموروث الثقافي للأمة.

وقد دار نقاش ثري نشطه عدد من أعضاء مجلس الأمة، الذين تطرقوا في مداخلاتهم إلى مختلف المواضيع المتعلقة بإصلاح المنظومة الثقافية في بلادنا.

وقد أجاب السيد وزير الثقافة ووزير العلاقات مع البرلمان بالنيابة على مجمل الأسئلة والانشغالات التي طرحها الأعضاء.

الأسئلة الشفوية

2017/03/02

2017/03/16

2017/03/31

2017/04/13

عقد مجلس الأمّة جلسات، خصّصها لطرح الأسئلة الشفوية وذلك كما جرت العادة مرتين في الشهر بالتداول مع المجلس الشعبي الوطني، أيام الخميس .

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 2 مارس 2017، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ خصّصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة.

الخطاب الديني في المساجد

•ردا عن سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، حول الخطاب الديني في المساجد في الجزائر؟

أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف السيد محمد عيسى، أن هناك تفاوت في مستويات الخطاب الديني، وذلك تبعا لتفاوت مستويات الأئمة الذين يؤطرون مساجد الجمهورية الكثيرة العدد، إلا أن الملاحظ يدرك أن مستوى الخطاب الديني في المساجد غدى يخطو خطوات معتبرة في طريق التحسين والجودة.

وأن الوزارة تعمل جاهدة وترسم الخطط والبرامج من أجل تحسين والارتقاء بمستوى الخطاب الديني، وذلك من خلال آليات متعددة أهمها تفعيل وتحيين منظومة التكوين التي تتراوح بين التكوين الجامعي العالي الذي تظمنه الجامعة الجزائرية من خلال خرجيها الذين يلتحقون بالمساجد أئمة ومرشدات دينيات والتكوين المتخصص الذي تضمنه 14 معهد ومدرسة وطنية لتكوين الأئمة موزعة عبر التراب الوطني.

مضيفا أنه للمزيد من التخصصات العلمية فقد تم استحداث تخصص جامعي في إطار نظام أل أم دي، وهو اختصاص الإمامة والإرشاد بالتعاون والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في جامعة الجزائر يوسف بن خدة، على أن يتوسع ذلك إلى بقية المؤسسات الجامعية سواء في مرحلة الليسانس أو مرحلة الماستر، مضيفا أن حركة التكوين المستمر تسير بخطى ثابتة للرفع من مستوى الأئمة والمرشدات وإطارات السلك الديني.

وأن العمل مازال متواصلا للحصول على تحقيق الأهداف الدينية والاجتماعية للمسجد باعتباره

مؤسسة من مؤسسات المجتمع الجزائري، وأنه بهذا التكوين سيتمكن السادة الأئمة من معالجة قضايا المجتمع بكل حرية ومسؤولية آخذين بعين الاعتبار أسس المرجعية الدينية الوطنية وتحديات الحاضر وطموحات المستقبل.

حماية المرجعية الدينية

2• ردا عن سؤال السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة، حول المرجعية الدينية للحد من ظاهرة الجماعات التبشرية ؟

أوضح وزير الشؤون الدينية والأوقاف السيد محمد عيسى، أن وزارته تسعى للحفاظ على الوحدة الدينية للمجتمع الجزائري من خلال تكريس المرجعية الروحية لأبناء الوطن، ونشر قيم الإسلام ومبادئه الداعية للوسطية والإعتدال، وذلك من خلال إستراتيجية مدروسة تمس عدة مجالات منها برامج التكوين عن طريق تحسين المستوى في المعاهد الوطنية الخاصة لتكوين الإطارات الدينية وكذلك من خلال ترقية الخطاب المسجدي عبر منابر الجمعة والمساهمة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وإقامة الأسابيع العلمية والندوات الفكرية والملتقيات الوطنية والدولية، كل ذلك لتحسيس المواطنين الجزائريين وتحذيرهم من خطورة هذه الأفكار الهدامة والغريبة عن أصول وثوابت الأمة الجزائري.

مؤكدا أن وزارته كانت من الدوائر الأولى لاكتشاف خطر التبشير لهذه الأفكار الهدامة الوافدة مثل حركة القيدانية أو الأحمدية وغيرها.

أما فيما يخص منح التكاليف والرخص للمتطوعين للمساهمة في إثراء النشاط الثقافي والديني في المساجد فأكد الوزير أنه جاري، حيث تم تجديد رخص للمتطوعين من خلال إحداث مجالس التأهيل على مستوى ولايات الوطن لمراجعة الرخص الممنوحة سابقا، عبر تجديد رخص من يصلح من المتطوعين وتأجيل من ليس صالحا، و هو من اختصاص المجالس العلمية التابعة لمؤسسة المسجد والذي يشرف عليه أبناء المجالس العلمية الذين يمثلون الطبقة المثقفة المتكونة من دكاترة وعلماء وأساتذة وأصحاب الكفاءات العلمية.

الجمعيات ذات الطابع الديني

3• ردا عن سؤال السيد الطيب قنيبر، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لرفع التجميد على تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني؟

أوضح وزير الشؤون الدينية والأوقاف السيد محمد عيسى، إلى أن وزارة الشؤون الدينية عملت مباشرة بعد صدور القانون رقم 12/06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، على إعداد مشروع النص التنظيمي الخاص بالجمعية ذات الطابع الديني تطبيقا لمادة 47 من القانون، حيث تم خلال هذا المشروع استفاء جميع الإجراءات المعمول بها في دراسته وإثراءه على مستوى الأمانة العامة للحكومة بمساهمة جميع القطاعات والدوائر الوزارية، ولقد قدم هذا المشروع في 12 ديسمبر 2012 على مجلس الحكومة، إلا أنه تم تسجيل بعض الملاحظات من قبل السادة أعضاء الحكومة، وبعد هذا التاريخ عقدت عدة جلسات على مستوى الأمانة العامة للحكومة للتكفل بالملاحظات المسجلة بغية ضبط مشروع النص في صيغته النهائية واستكمال إجراءات المصادقة، ومنذ ذلك التاريخ لم يعرف المشروع في الحقيقة اية تطور إيجابي يذكر.

موضحا في سياق ذلك أنه بالنسبة للجمعيات الدينية المسجلة قبل صدور القانون رقم 12/06، تبقى الجمعيات تستفيد من كامل حقوقها القانونية في انتظار صدور النص الخاص، بحيث يحق لها تغيير الهيئة القيادية والاستفادة من الإعانات التي تقدمها الدولة والجمعيات المحلية، وجمع التبرعات في إطار قوانين الجمهورية.

أما بالنسبة للجمعيات التي يراد تأسيسها حديثا، فإن العملية تبقى متوقفة ومجمدة إلى غاية صدور القانون الخاص المحدد لشروط وكيفيات تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني وتنظيمها وسيرها.

التوسيعات العقارية

4• ردا عن سؤال السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة، حول مصير دراسات التوسعات العقارية ؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السابق عبد المجيد تبون أن المخططات العمرانية للبلديات ليس حبر على ورق، فهناك حوالي 1500 مخطط توسع، تمت الموافقة على 1413، في حين 128 مخطط فهي قيد المراجعة.

موضحا أنه سابقا وخاصة خلال العشرية، لم تكن هناك مخططات فأصبحت المدن عبارة عن فوضى عمرانية. مؤكدا أنه بداية من سنة 2016 ستكون صرامة للتوجيه العمراني والمخططات العمرانية، موضحا أن المخطط العمراني يتوسع ويأخذ ما يحتاجه حسب الاستثمار المسطر في البلدية من خلال القطاع العام والخاص.

موضحا في سياق ذلك أن المخططات العمرانية تشرف عليها الوزارة تقنيا مع السلطات المحلية، وأنها غالبا ما يتم دراستها في مكاتب خاصة وذلك بعد موافقة المجلس الشعبي البلدي ثم المجلس الشعبي الولائي، وأنه لا يمكن المساس بها إلا باستثناء مرسوم .

أما فيما يتعلق بالعاصمة فإن التوسع العمراني بها يحتوي على عدة بلديات، فبعد موافقة المجلس الشعبي الولائي تمضي الحكومة مرسوم قرار التوسع لضم الأراضي الفلاحية من أجل ذلك التوسع، الذي يكون حسب حجم الاستثمار.

أما بالنسبة للأراضي المتواجدة في الأحياء وفي النسيج العمراني حاليا فتوجيهات الحكومة تنص على استغلالها مساحات خضراء ومساحات تسلية للمواطنين.

السكنات ذات الغرفة الواحدة

5• ردا عن سؤال السيد سليمان زيان، عضو مجلس الأمة، حول مصير السكنات ذات الغرفة الواحدة والغرفتين، وكذا عن مصير برنامج السكن الترقوي الاجتماعي والسكن الترقوي المدعم بولاية البويرة؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السابق السيد عبد المجيد تبون، أن سكنات ذات الغرفة الواحدة أو الغرفتين هي مشاريع قديمة تعود لسنوات الثمنينات وبداية التسعينات، مؤكدا أن رئيس الجمهورية قد منع من إنجاز هذا النوع من الشقق سنة 2000.

أما فيما يخص السكنات من نوع السكن الترقوي الاجتماعي ألP أس بي، فأوضح الوزير أن هذا النوع جاء ليعوض سكنات عدل عند توقفها سنة 2003، إلا أن الوزير أوضح أن الصيغتين لا تتشبهان. فصيغة السكن الترقوي الاجتماعي هي عبارة عن عقد خاص أي بين المواطن والصاحب المشروع، بالإضافة إلى مساعدة مالية من الدولة، إلا أن الدولة ليس لها أي تدخل أو سلطة في هذا العقد. مرجعا أسباب تأخر هذه الصيغة في الغالب كانت بسبب السعر الذي لم يكن يغطي السعر الحقيقي لإنجاز السكن. مضيفا أن نفس الأسباب وراء توقف صيغة السكن الترقوي المدعم ألP بي أ.

أما بخصوص ولاية البويرة فتعهد الوزير بإرسال لجنة للوقوف على مشكل السكن الترقوي الاجتماعي بالولاية.

المزرعة النموذجية (سي حمو)

6• ردا عن سؤال السيد بلقا سم قارة، عضو مجلس ا لأ مة ، حول تنازل الوزارة على المزرعة النموذجية سي حمو الواقعة ببني شيكاو؟

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري (السابق) السيد عبد السلام شلغوم، أن الوزارة لم تتنازل عن هذه المزرعة النموذجية وإنما كان الهدف هو تفعيل وتنشيط المشاريع النموذجية واستغلال كل القدرات لهذه المزارع، حيث تم عقد شراكة مع الشركة ذات المسؤولية المحدودة الكائنة مقرها ببلدية بوفاريك التابعة لولاية البليدة، وذلك من أجل إنشاء شركة مختلطة مسماة «الرياض حمامو» وهي شركة ذات أسهم في ديسمبر 2013.

منوها إلى أن اختيار تلك الشركة لم يتم إلا بعد إعلان وزارة الفلاحة عن طريق شركات مساهمات الدولة عن فتح مجال الشراكة وفق إجراءات شفافة، وقد حدد مبلغ الاستثمار آنذاك بـ 426 مليون دينار جزائري، وكان الأمر يتعلق بإعادة إحياء وتوسيع مزارع الأشجار المثمرة ومزارع الأعناب التابعة للمزرعة، وإنجاز مركبين للدواجن وتوفير الموارد المائية وتطوير تربية النحل ومكننة المزرعة وإنجاز غرف التبريد.

مؤكدا أن نسبة إنجاز الاستثمارات قد فاقت بكثير المتفق عليها حيث وصلت إلى 300 بالمائة أي حوالي مليار ونصف دينار جزائري ، حيث تم :

• إعادة تأهيل ما يقارب 330 هكتار من حقول الأشجار المثمرة مع تجهيزها بمعدات التقطير.

• إنجاز بئرين عميقين

• توفير وسائل التخزين ما يساوي 300 ألف متر مكعب

• اقتناء 49 وحدة ميكانيكية جديدة

• إنجاز شبكة تحويل مياه الأمطار على طول كيلومترين

وأن كل هذه الإنجازات انعكست إيجابا على السير الحسن لأنشطة المرزعة، حيث ساهمت في خلق مناصب شغل جديدة حيث وصل عدد العمال إلى أكثر من 170 عامل بعدما كان 41 عامل فقط.

أما بخصوص مصير المعهد الفلاحي ببلدية البرواقية، فأوضح الوزير أن تسجيل عملية إنشاء المركز كانت بتاريخ 11 أوت 1987 وبغلاف مالي يقدر بـ 15 مليون دينار جزائري وعلى مساحة تفوق 40 هكتار، إلا أن الأشغال توقف آنذاك بسبب الحالة الأمنية التي كانت سائدة آنذاك بالمنطقة.

حول حفر الآبار

7• ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، حول كيفية تسجيل حفر الآبار بمحيط تاكبالت ببلدية إليزي؟

أوضح السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السابق عبد السلام شلغوم، أن عمليات اختيار مواقع حفر الآبار تمت على المستوى المحلي وبناءا على المعاينات الميدانية المنجزة من قبل اللجنة التقنية للولاية، وبخصوص محيط تاكبالت ببلدية إليزي، أوضح الوزير أنه يعتبر من المحيطات القديمة ذات الإمكانيات المعتبرة مقارنة بالمحيطات الأخرى، و يشكل قطبا فلاحيا مهما ببلدية إليزي، وقد تم تسجيل عملية إنجاز حفر الآبار بهذا المحيط في إطار المشاريع ذات المبادرة المحلية سنة 2012 عبر برنامج ممركز بناء على اقتراحات المصالح المختصة والتي صادق عليها المجلس الولائي التنفيذي، وذلك من أجل القضاء على مشكل نقص مياه السقي وملوحته آنذاك دون سواه. وقد تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 164 مليون دينار جزائري لإنجاز هذا المشروع في إطار الصندوق الخاص بتطوير المناطق الصحراوية، ونظرا

لانخفاض منسوب المياه في الآبار فقد تراجع مستوى الإنتاج في هذا المحيط مما تتطلب تدخل السلطات المحلية ببرمجة عملية هيكلية من أجل المحافظة على التنمية في المنطقة.

أما بخصوص برمجة عمليات أخرى عبر مختلف المحيطات بولاية إليزي، أوضح الوزير أنه لم يتم تسجيل أية عملية حفر للآبار، وذلك كون هذه المحيطات لم تكن تعاني في ذلك الوقت من نقص المياه ولا الملوحة.

ثانوية الرياضيات

8• ردا عن سؤال السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، حول الأهداف والغاية من إنشاء ثانوية الرياضيات بالقبة وإستراتيجيتها الإستشرافية لها؟

أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط، أنه في إطار إستراتيجية وزارة التربية الوطنية الهادفة إلى تشجيع التلاميذ للتوجه نحو شعبة الرياضيات والتوسيع في فتح هذه الشعبة في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، أنشأت ثانوية الرياضيات بالقبة مع بداية السنة الدراسية (2012-2013) لاستقبال تلاميذ الذين تحصلوا على أحسن النتائج في مادة الرياضيات في امتحان شهادة التعليم المتوسط، حيث يستفيد التلاميذ القادمون من مختلف ولايات الوطن من نظام داخلي.

وقد أنشأت هذه الثانوية حسب الوزيرة لتحقيق الأهداف التالية:

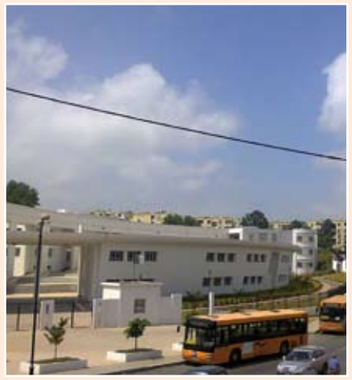

• تشجيع توجيه أحسن التلاميذ لشعبة الرياضيات

• تطبيق مبدأ استحقاقا والإنصاف بسماح كل التلاميذ الوطن من تسجيل بهذه الثانوية من 2 إلى 5 عن كل ولاية

• بلوغ نسبة وطنية تقدر بـ 8 بالمائة من التوجيه لشعبة الرياضيات.

مؤكدة أن الأهداف المسطرة لإنشاء هذه الثانوية قد تحققت جزئيا، حيث تم تسجيل أحسن النتائج في شهادة البكالوريا 100 بالمائة مع ملاحظة ممتاز، علما أن نسبة النجاح الوطني في البكالوريا في هذه الشعبة بلغت 63.94 بالمائة، كما تم الحصول على نتائج جيدة في منافسة الأولمبياد رياضيات سنة (2015-2016) .

وعن تعداد التلاميذ المسجلين بهذه الثانوية فقد وصل عددهم خلال الموسم الدراسي (2016-2017) 162، منوهة إلى أن طموح الوزارة على المدى البعيد هو تحضير هذه الثانوية للبكالوريا الدولية على أساس اعتماد مؤسساتي، وكذا اقتراح فتح مدرسة عليا للرياضيات على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتثمين المجهودات المبذولة من قبل تلاميذ وتشكيل المخزون الحيوي من المختصين في الرياضيات.

التسرب المدرسي

9. ردا عن سؤال السيدة عائشة باركي حول الإجراءات للحد من التسرب المدرسي؟

أوضحت وزير التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط أن الوزارة تسعى لإبقاء التلميذ في مساره الدراسي على الأقل أثناء مرحلة التمدرس الإلزامي من (6 سنوات إلى 16 سنة) والمساهمة في تفتحه، إلا أن هناك من التلاميذ من يغادرون المدرسة دون هذا السن وهو الأمر الذي يسمى بالانقطاع المدرسي وهو انقطاع إرادي يختلف عن الإقصاء الناتج عن السلطة المدرسية، موضحة أن هذا التخلي يوجد أساسا على مستوى المتوسط بـ 72 بالمائة من مجموع المنقطعين.

وعن برنامج محاربة الانقطاع المدرسي فأوضحت الوزيرة أنه يرتكز على خمسة محاور وهي:

• تعميق البحوث حيث تم تكليف فوج عمل مشترك بين المرصد الوطني للتربية والتكوين والمعهد الوطني للبحث في التربية والمديرية المركزية لتقييم والاستشراف بوزارة التربية الوطنية للقيام، لبحث نوعي للمسار الدراسي والمستقبل الاجتماعي المهني للمنقطعين .

• محاربة الرسوب المدرسي عن طريق:

• التكفل البيداغوجي

• التكفل بعصوبات التلاميذ

• توسيع أقسام التعليم المكيف لصالح التلاميذ الذين يعانون صعوبة في التعلم

• تنظيم امتحانات استدراكية للتلاميذ الذين تحصلوا على 9.9

• تطوير تعليم ما قبل المدرسي لضمان التحضير أفضل للمدرسة

• مراجعة البرامج الحالية

• تطوير البعد التطبيقي للتعلمات

• تحسين نظام التقييم البيداغوجي عبر استشارة ميدانية وطنية

• تعميق التكوين لسلك الأساتذة في مختلف الميادين البيداغوجية وفي الحكامة والمرافقة المستمرة لتكوين الأساتذة

• تدعيم الأنشطة الثقافية لتحقيق اندماج المدرسة ضمن المحيط الاجتماعي عبر القراءة الممتعة، المسرح، الرياضة .. وغيرها

الأسئلة الشفوية
2017/03/16

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 16 مارس 2017، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ خصّصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

تربصات الطلبة

1) ردا عن سؤال السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، حول أهمية تأطير التربصات التطبيقية على مستوى المؤسسات الوطنية والأجنبية لفائدة الطلاب الباحثين؟

أوضحت وزيرة العلاقات مع البرلمان سابقا السيدة غنية الدالية، خلال ردها نيابة عن الوزير الأول، أن السلطات العمومية المختصة لم تدخر جهدا قصد تكييف عروض ومجالات التكوين التي توفرها الجامعات مع احتياجات القطاع الاقتصادي، مع إعطاءها أهمية نوعية إلى جانب تعزيز المهارات والكفاءات العلمية للطلاب والمتخرجين أو الذين هم في طور التخرج، لاسيما عن طريق توفير التربصات التطبيقية وإبرام اتفاقيات التعاون مع الجهات المعنية بما يؤهلهم إلى اندماج مهني في سوق العمل بكفاءة أكبر.

منوها إلى أن المؤسسات الوطنية والأجنبية المتواجدة في أرض الوطن تبدي بدورها اهتماما ملحوظا بأهمية الانفتاح على الجامعة والمشاركة في تصميم عروض التكوين لا سيما ذات الطابع المهني منها، وبالتالي استقبال الطلبة الجامعيين سواء قصد إجراء تربصات تطبيقية أو تدريبات ميدانية أو للقيام بأبحاثهم على مستواهم.

مضيفا أنه من أجل تفعيل فضاءات التواصل بين الجامعة والمؤسسة وتنشيط مراكز المسارات المهنية ودور المقاولاتية ومراصد متابعة الاندماج

المهني للمتخرجين ولتجسيد هذا المسعى، تعمل السلطات العمومية المختصة على تشجيع مؤسسات التعليم العالي في إطار تطبيق نموذج مشروع مؤسسة الذي تعتمده كنمط حوكمة جامعية جديدة من أجل الإحاطة بمتطلبات التكوين على جميع الأصعدة الإجتماعية وعلى جميع المستويات المحلية منها والجهوية والوطنية، بحيث يتم أخذها بعين الإعتبار عند إعداد خريطة التعليم وتصميم عروض التكوين من خلال إبرام اتفاقيات وعقود شراكة ذات منفعة متبادلة بين الجامعة والمؤسسة.

منوها في ذات السياق أنه يتم حاليا في إطار مراجعة القانون الأساسي النموذجي للجامعة، العمل على إعطاء كل الأجهزة ذات الصلة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي الأرضية القانونية الملائمة والإطار التنظيمي الذي يسمح لها القيام بالمهام المنوطة بها، كما شرعت الجهات المختصة في عملية مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 13/306 المؤرخ في 13 غشت 2013 والمتضمن تنظيم التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة المعدل والمتمم ، وكذا القرار الوزاري 19 المؤرخ في 21 يناير 2015 والذي يحدد طبيعة التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة، وكيفية تقييمها ومراقبتها وبرمجتها، وذلك بالتشاور والتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة قصد توفير المناخ المناسب والإطار القانوني الملائم لتمكينها من احتضان الطلبة والباحثين وتمكينهم من التربصات الميدانية والبحوث التطبيقية بشكل فعال.

تعميم الغاز الطبيعي بأرزيو..

2) ردا عن سؤال السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، المتعلق بإنجاز مشروع تعميم الغاز الطبيعي بمنطقة أرزيو؟

أوضح وزير الطاقة السابق السيد نور الدين بوطرفة أن وزارة الطاقة سطرت عام 2008 برنامجا طموحا لتطوير وتنمية قدرات البلاد من الغاز الطبيعي المميع من أجل تثمين الغاز الطبيعي وتدعيم قدرات بلادنا من السوق الغاز الدولية، وقد تم في هذا الإطار إنجاز مشروعين كبيرين وهما المشروع الضخم الأول بسكيكدة بقدرة إنتاج 9.98 مليون متر مكعب في السنة، وقد تم إنجاز هذا المجمع في عامة 2013 لتعويض الوحدات التي دمرت في الحادث سنة2004. أما المجمع الضخم الثاني فموجود بأرزيو وهو بطاقة إنتاجية 10.59 مليون متر مكعب في السنة، وتم إنجازه في نوفمبر 2014.

وبهاذين المشروعين تعززت القدرات الإجمالية للوطن من الغاز الطبيعي حيث بلغت حوالي 56 مليون متر مكعب في السنة، وتمثل صادرات البلاد من الغاز الطبيعي المميع من هذان المشروعين 52 بالمائة من حجم الصادرات.

مؤكدا في الأخير أنه توجد حاليا ببلادنا أربع مجمعات لتمييع الغاز الطبيعي منها ثلاثة موجودة بأرزيو بقدرة إجمالية تقدر بـ 46 مليون متر مكعب وواحد بسكيكدة بقدرة 10 مليون متر مكعب.

..وايصاله إلى مناطق في المدية

3) ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، حول تأخر المسجل في توصيل الغاز الطبيعي إلى ولاية المدية؟

أوضح وزير الطاقة السابق السيد نورالدين بوطرفة، أن ولاية المدية كانت قد استفادت كباقي ولايات الوطن من برامج مختلفة لتوزيع العمومي للغاز الطبيعي، وقد سمحت هذه البرامج والبرنامج الخماسي (2010-2014) بتوفير الغاز بـ 37 بلدية من أصل 64، ورفع نسبة إيصال الغاز الطبيعي على مستوى الولاية من 27 بالمائة لـ 17 بلدية سنة 2009 إلى 58 بالمائة حاليا، وتبقى هذه النسبة مرشحة للارتفاع.

ومن أجل تزويد البلديات المتبقية خاصة الواقعة بالمناطق الشرقية للولاية التي تبعد عن شبكة الغاز الطبيعي فقد تم إنجاز أنبوب لنقل الغاز يربط البرواقية وبني سليمان على مسافة 31 كلم سمح بتزويد 5 بلديات تقع على مساره، كما سيسمح الشطر الثاني من هذا الأنبوب الممتد بين بني سليمان إلى بلدية الحوضان مرورا ببلدية طابلاط والذي ستنطلق الأشغال به قريبا بتزويد 6 بلديات أخرى، بالمناطق الشرقية.

أما البلديات الواقعة بالمنطقة الشرقية وعددها 6 بلديات فسيتم التكفل بها وتزويدها انطلاقا من شبكة نقل الغاز المتواجدة بولاية البويرة حيث الأشغال جارية بها.كما سينطلق عما قريب إنجاز أنبوب آخر لنقل الغاز بعين الشيخ ببلدية عين الدفلى وبلدية زوبيرية لنقل الغاز إلى 4 بلديات واقعة بالجهة الغربية لولاية المدية.

أسعار الفحص الطبي..

4) ردا عن سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، حول التباين الموجود بين تسعيرات الفحص لدى الأطباء من نفس الاختصاص؟

أعلن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السابق السيد محمد الغازي أنه سيتم النظر في إمكانية تطوير جهاز الطبيب المعالج من خلال تحيين الاتفاقية النموذجية المبرمة بين هيآت الضمان الاجتماعي والممارسين طبيا، قصد توسيع مجال تطبيقها إلى كافة المؤمنين اجتماعيا بالخصوص المصابين بالأمراض المزمنة. كما سيتم العمل ببروتوكول لعلاج سنوي للمريض الذي يعده الطبيب المعالج ويتكفل به الضمان الاجتماعي حسب تسعيرة جديدة بما فيها تلك المتعلقة بأعمال تحاليل الدم والأشعة التي ستحدد بموجب اتفاقية نموذجية.وعليه فلا يمكن لطبيب المتعاقد المطالبة من المريض تسديد أتعاب أخرى ما عدى تلك المنصوص عليها في الاتفاقية.

مضيفا أن هذا الإجراء سيطبق تدريجيا حسب القدرات المالية لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، والذي يعد وسيلة دعم مجانية العلاجات في المؤسسات العمومية للصحة والقطاع الخاص الذي سبق التعاقد معه.

أما بخصوص اختلاف مبالغ الفحوصات الأطباء ذوي نفس الاختصاص والرتبة، أوضح الوزير أن هناك التسعيرة العامة المطبقة من قبل الأطباء، وهناك التسعيرات المرجعية التي تتم على أساسها تعويض من قبل الضمان الإجتماعي. وهناك من هي محددة بموجب الإتفافيات النموذجية المبرمة مع بعض مقدمي العلاج.

تخفيض سن التقاعد..

5) ردا عن سؤال السيد محمد بوبطيمة، عضو مجلس الأمة، حول تخفيض سن التقاعد لفائدة العمال المعاقين وتمكينهم من الإحالة على التقاعد قبل السن القانونية؟

ذكر وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السابق السيد محمد الغازي أن قانون 83/12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد المعدل والمتمم قد حدد سن القانونية للإحالة على التقاعد بـ 60 سنة كقاعدة عامة، غير أنه يمكن بموجب هذا القانون إحالة المرأة العاملة على التقاعد بطلب منها بداية من سن 55 سنة كاملة، كما تستفيد العاملة التي قامت بتربية ولد أو أولاد طيلة 9 سنوات على الأقل من تخفيض السن على أساسا سنة واحدة عن كل ولد وذلك في حدود 3 سنوات.

أما بخصوص العمال المعوقين فأكد الوزير أنهم

عندما يكونون ناشطين يستفيدون من نفس المزايا التي يستفيد منها باقي العمال خاصة ما يتعلق بالتقاعد دون أي تمييز، علاوة على ذلك يستفيد هؤلاء من أحكام خاصة من شأنها أن تحميهم في حالة إذا ما استحال عليهم مواصلة العمل بسبب الإعاقة وهذا مهما يكن سنهم ويمكنهم الاستفادة من هذه الحالة من معاش دون شرط السن طبقا لأحكام المادة من قانون التقاعد. والتي تنص أنه لا يطلب استفاء شرط السن القانونية للإحالة على التقاعد المنصوص عليه في المادة 6 من ذات القانون العامل المصاب بعجز تام أو نهائي عن العمل عندما لا تستوفي شروط الاستفادة من معاش العجز بعنوان التأمينات الاجتماعية، وأنه في هذه الحالة يمكن أن يقل عدد الأقساط السنوية التي تعتمد لحساب المعاش عن 15 سنة، كما يمكن لهؤلاء العمال إذا تحصلوا على معاش عجز بعد إستفائهم من كل الشروط المنصوص عليها في التشريع الخاص بالتأمينات الإجتماعية الإستفادة من أحكام المادة 46 من نفس القانون التي تنص على استبدال معاش العجز عند بلوغ السن القانونية للتقاعد 60 سنة بمعاش تقاعدي يعادل مبلغ العجز وتضاف إليه عند الاقتضاء زيادة عن الزوج المكفول.

التجهيزات الطبية ببشار

6) ردا عن سؤال السيد حسني سعيدي، عضو مجلس الأمة، حول التجهيزات بولاية بشار؟

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السابق السيد عبد المالك بوضياف أن وزارة الصحة تولي أهمية لتحسين التكفل بحاجيات السكان، كما تحرص على توفير التأطير المناسب والتجهيزات اللائقة للمرافق الصحية لضمان خدمات صحية متكاملة.

وأنه منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا يتم توزيع أكثر من 3200 طبيب مختص على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا، كما أن عملية التوأمة والتي أصبحت مقننة وتمس كل المؤسسات الصحية والجامعية قد قلل من عدد المواطنين الذين يتم نقلهم من هذه الولايات إلى الشمال إلى 11 مريض إلى السنة الماضية.

أما بخصوص ولاية بشار فأوضح الوزير أن الولاية بحاجة لجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي « إي أر أم « وهو مبرمج قريبا، في حين أنها تتوفر على جهازين اثنين من نوع سكانير و بها 11 جهاز متنقل للأشعة، 15 جهاز لتخطيط الصدر، 15 جهاز ثابت للأشعة و25 جهاز لتصفية الدم، إلا أن الطلب يبقى متزايد.

التغطية الصحية بعين تموشنت

7) ردا عن سؤال السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة، حول مشروع 60 سرير ببلدية العامرية بعين تموشنت؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السابق السيد عبد المالك بوضياف أن عين تموشنت تحظى بتغطية صحية جيدة من خلال توفرها على الهياكل الصحية اللازمة لتلبية حاجيات المواطنين، حيث تضم 5 مؤسسات إستشفائية عمومية و4 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية،

وأن العدد الإجمالي للأسرة بها 978 سرير، كما أن قاعات العلاج عددها الإجمالي هو 89 قاعة علاج، وعلى ضوء ذلك فإن ولاية عين تموشنت تعد من أحسن الولايات التي لديها عدد لابأس به من حيث المنشآت الصحية.

وعن مشروع 60 سرير لبلدية العامرية فقد أكد الوزير أن الأشغال بلغت نسبتها 100 بالمائة، وأنه خصص للمشروع ظرف مالي لتجهيز المستشفى قدر بـ350 مليون دينار جزائري، حيث تم استلام مختلف المعدات والأجهزة الطبية وهي حاليا في مرحلة التركيب وسوف يوضع في الخدمة خلال نهاية السداسي الأول من هذه السنة.

الاستشفاء المنزلي..

8) ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لتجسيد الاستشفاء المنزلي بصفة رسمية؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السابق السيد عبد المالك بوضياف، أن الاستشفاء في المنزل يتطلب تدخلا جد حساس إذ يخص الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة، الذين يصعب تنقلهم للحصول على علاجات غالبا ما تكون تلطيفية نظرا لحالة المتقدمة من المرض. وأن هذا النوع من التكفل الطبي يُعد امتداد للاستشفاء من

المؤسسات الصحية إلى المنزل، وأن هذا النشاط يتطلب مناخ ملائم وإمكانيات بشرية متخصصة ووسائل ملائمة لتقديم خدمات صحية منظمة ومستمرة. مؤكدا في ذات السياق أن هذا العلاج أعطى نتائج مرضية حيث لاقى تجاوبا من طرف المرضى وأسرهم والمجتمع.

مضيفا انه في سنة 2015 قامت الوزارة بوضع إطار تنظيمي له، حيث تم إصدار قرار وزاري يتضمن إنشاء فريق العلاج في المنزل التابع للمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمه وسيره، حيث تم تحديد الأشخاص المستفيدين من العلاج في المنزل وكذا كيفيات تنظيم هذا النوع من العلاج.

الأسئلة الشفوية
2017/03/31

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 30 مارس 2017، جلسة علنية، برئاسة السيدة رفيقة قصري، نائبة رئيس المجلس؛ خصّصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

تجميد السجلات التجارية

1) ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، حول مسألة تجميد السجلات التجارية لأنشطة البيع بالجملة في المناطق الحدودية؟

أوضحت وزيرة العلاقات مع البرلمان السابقة السيدة غنية الدالية خلال ردها نيابة عن الوزير الأول، أنه على ضوء القرارات المتخذة للحفاظ على مصالح البلاد وحماية للإقتصاد الوطني لاسيما ما تعلق بمحاربة ظاهرة التهريب عبر الحدود، تقرر إطلاق عملية المراقبة وتطهير السجلات التجارية لأنشطة البيع بالجملة في الولايات الحدودية للوطن وذلك بعد تسجيل إنتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود للمواد الغذائية خاصة المدعمة منها.

منوهة أن قيام بعض التجار الجملة استصدار سجلات تجارية للتجارة بالجملة دون ممارسة نشاط فعلي على مستوى المحلات المصرح بها في دفاترهم.وأن هذا ما أثبتته المعاينة الميدانية، حيث تم إحصاء 6756 سجلا تجاريا ينشط في مجال التجارة بالجملة على مستوى الولايات الحدودية للبلاد على إثرها تم مراقبة 5825 تاجر جملة وتبين أن 3021 تاجر من بينهم غير متواجدين بالمحلات التي تم التصريح بها لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، مما عرقل عملية تحديد مكان

ممارستهم لنشاطهم، كما تبين تسجيل عدد معتبر من السجلات التجارية بالجملة في مناطق نائية وقليلة السكان لا تحتاج في الحقيقة إلا لبعض تجار التجزئة مما يدل على أن أغلب السجلات التجارية تستغل لاستفادة من كميات معتبرة من المواد الغذائية تتجاوز حاجيات سكان تلك المناطق.

وحرصا من السلطات العمومية على التطبيق الصارم لأحكام القانونية السارية المفعول ومكافحة التهريب بمختلف أشكاله، تم تقرير تدابير تحفظية وعقابية ضد التجار المخالفين وفقا للقانون عن طريق:

• تحرير 3478 محضر متابعة عقابية ضد التجار المخالفين وإيداعها لدى الجهات القضائية المختصة

• إيداع طلب تسجيل 1016 تاجر ضمن البطاقية الوطنية للغشاشين

• إيداع 934 طلب شطب من السجل التجاري لدى الجهات القضائية المختصة

كما اتخذ المركز الوطني للسجل التجاري الإجراءات الضرورية لتجميد عمليات تسجيل في نشاط البيع بالجملة على مستوى الولايات الحدودية التي تعرف تشبعا في هذا النشاط دون أن يؤثر ذلك على عملية تمويل المواطنين المناطق المعنية بمختلف المواد الغذائية الأساسية والحيوية التي يحتاجونها، وذلك لغاية الانتهاء من عملية تطهيرنشاط التجارة بالجملة .

أما بشأن تنمية المناطق الحدودية للبلاد أكدت الوزيرة أن مجهودات الدولة تتمحور أساسا إلى جعل هذه المناطق أكثر نموا وجاذبية من الناحية الاقتصادية والتجارية، وقد استفادت هذه المناطق من عدة برامج تنموية وكذا أغلفة مالية معتبرة، بغرض التكفل بأشغال فتح المسالك نحو التجزئات المنشأة وإنجاز الطرق والربط بالمياه الصالحة للشرب وربط بشبكة التطهير، إلى جانب تمويل مناطق النشاطات على مستوى البلديات في إطار عمليات توفير العقار الصناعي لتطوير الاستثمار والإنتاج الوطني وتمويل عمليات الدراسة الخاصة بالمناطق النشاط الجديدة ، وأشغال تهيئة المناطق الخاصة بالنشاط الموجودة من قبل.

تهيئة محيط المجمعات السكانية

2) ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، حول غياب التهيئة الخارجية والبنية التحتية المرافقة للمجمعات السكانية بعدة مناطق من ولاية المدية؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السابق السيد عبد المجيد تبون أنه قد منح لولاية المدية في إطار تهيئة الخارجية للمجمعات السكنية عدة أغلفة مالية خلال البرامج الخماسية الماضية، ففي الخماسي الأول (2005-2009) منحت لها 800 مليار سنتيم، وفي الخماسي (2010-2014) 512 مليار سنتيم، مؤكدا في سياق ذلك أنه غير كاف خاصة وأن الأحياء التي تعاني من غياب التهيئة الخارجية جاءت بعد هذه البرامج. ونظرا للوضع المالي للبلاد فتم تمجيد بعض المشاريع، إلا أنه تم تسجيل الأولوية للمرافق الضرورية كالتعليم ومرافق أخرى لولاية المدية وهي 35 مرفق عمومي (5 مساجد، 99 تجهيز عمومي 12 مدرسة ابتدائية، 5 ثانويات 5 إكماليات و4 مقرات للأمن و12 روضة للأطفال. وتلك المشاريع مبرمجة موزعة كمايلي على:

• مشروع 1400 سكن عمومي إيجاري «بذراع السمار» والذي بلغت نسبة الأشغال إنجاز 50 بالمائة، وبها أربعة مشاريع وهي 3 مدارس وثانوية واحدة.

• مشروع 2332 مسكن عمومي إيجاري «بعين جردة» بلغت نسبة ألشغال 60 بالمائة من بين 27 تجهيز مقرر إنجازه أعطيت الأولوية لـ 10 مشاريع وهي 3 مدارس ابتدائية، إكماليتين، ثانوية، مقر أمن حضري 3 رياض أطفال

• مشروع 1657 مسكن عمومي إيجاري بقصر البخاري والذي بلغت نسبة إنجازه 30 بالمائة من بين 31 تجهيز المقرر إنجازها أعطيت الأولوية لـ 8 مشاريع وهي مدرستين إبتدائيتين، إكمالية واحدة وثانوية واحدة ومقر أمن الحضري و3 رياض للأطفال

• مشروع 1316 مسكن عمومي إيجاري بالشرفة بالبرواقية والذي بلغت نسبة الإنجاز 80 بامائة من بين 15 تجهيز مقرر إنجازها أعطيت الأولوية إلى 8 وهي مدرستين إبتدائيتن، إكمالية وثانوية ومقر للأمن الحضري و3 رياض للأطفال.

شروط منح السكن العمومي

3) ردا عن سؤال السيد عبد الحليم لطرش، عضو مجلس الأمة، حول إمكانية إعادة النظر في المرسوم الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السابق السيد عبد المجيد تبون أن السكن الاجتماعي هو لذوي الدخل الضعيف، وأن الفرد الذي دخله أكثر من مرة ونصف كحد أدنى من الأجر القاعدي يتوجه إلى نمط أخر. وأن المتحصل على السكن الإجتماعي يدفع ثمن الكراء فقط وهو رمزي، منوها إلى نسبة الذين لا يدفعون الكراء من 30 إلى 52 بالمائة، حيث أن بعض دواوين الترقية ليس لها حتى لدفع أجور موظفيها.

موضحا أنه تبقى حوالي 350 ألف مواطن طالبي السكن الإجتماعي والتي مازال لم تنج من أجل القضاء تماما على الأزمة السكن.

لذلك أكد الوزير أن مراجعة في هذا التصنيف ستدخلنا في متاهات وأن الدولة حاليا لا يمكن تحمل ذلك ماليا و لا حتى عدديا.

مؤكدا في الأخير أن تصنيف السكن حسب الدخل الشهري للفرد هو الأن أحسن وسيلة للحصول كل على السكن.

عدل ببلدية المسيلة..

4) ردا عن سؤال السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، حول إنطلاق أشغال إنجاز عدل 2 ببلدية المسيلة وإمكانية إضافة حصة إضافية من هذه السكنات؟

أكد وزير السكن والعمران والمدينة السابق السيد عبد المجيد تبون، أنه عدد المكتتبين الذين لهم الأمر بالدفع بالنسبة لولاية المسيلة هم 3400 مكتتب من بين 3991 بعجز قدر 500 مكتتب، موضحا أنه إذا تم تجاوز هذا العدد فإن الفائض في الولايات الأخرى سيستكمل به بقيت الطلب بولاية المسيلة. أما فيما يخص توزيع السكنات فأكد الوزير أن السلطة الولائية هي المسؤولة عن توزيع السكنات.

السكة الحديدية بيـــن الثنية وبجاية..

6) ردا عن سؤال السيد سليمان زيان، عضو مجلس الأمة، حول مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة الثنية وولاية بجاية؟

أكد وزير الأشغال العمومية والنقل السابق السيد بوجمعة طلعي أن هذا الخط تسعى الوزارة إلى إتمامه رغم الصعوبات التي تم تسجيلها منذ المرحلة الأولى.

موضحا أن هذا الخط يتضمن مشروعين اثنين، فالأول هو إنجاز خط مكهرب مزدوج للسكة الحديدة الرابط بين مدينة الثنية ومدين برج بوعريريج وقد تم منح هذا المشروع لمجمع صيني تركي بناء على مناقصة وطنية دولية سنة 2009 في شكل عقد برنامج دراسة وانجاز، وبعد تسليم الصفقة للمجمع لم ينطلق المجمع في الإنجاز وتقدم بطلب تعديلات ذات أثر مالي كبير متحججا في ذلك بظهور عوائق جديدة على الرواق بالرغم من تواجدها من قبل لكنها لم تأخذ في الحسبان، ونظرا لتلك الاختلافات لم ينطلق المشروع.

ونظرا لأهمية المشروع ورغبة لإستكماله والتحكم في تكلفته، تم حسب الوزير سنة 2016 إعداد ملحق لعقد البرنامج الأساسي وحصره على الدراسات فقط وهذا قصد تحديد وتثبيت الرواق وقد تم إعداده والمصادقة عليه وتبليغه للمجمع في 20 نوفمبر 2016. وبالتالي فإن المشروع يوجد الآن قيد الدراسة وستحرص الوزارة على إنجازه وفقا للمعايير المعمول بها دوليا مع الأخذ بعين الاعتبار التحكم في تكلفة والعمل على تخفيضها قد المستطاع.

أما بخصوص المشروع الثاني والمتعلق بازدواجية خط السكة الحديدة الرابط بين بجاية وبني منصور، فأوضح الوزير أنه منح لمجموعة مؤسسات عمومية وطنية جزائرية، وأن هذا المشروع عرف مجموعة من الاحتجاجات المتواصلة لسكان المجاورين ما دفع بتوقف الأشغال سنة 2015 ، لذلك طلب من صاحب المشروع إمكانية تغيير المسلك السكة تجنبا للوحدات الإقتصادية والصناعية ومناطق التجمعات السكانية، وقد وتم الشروع في دراسة تحديد المسلك الجديد والمصادقة عليه.

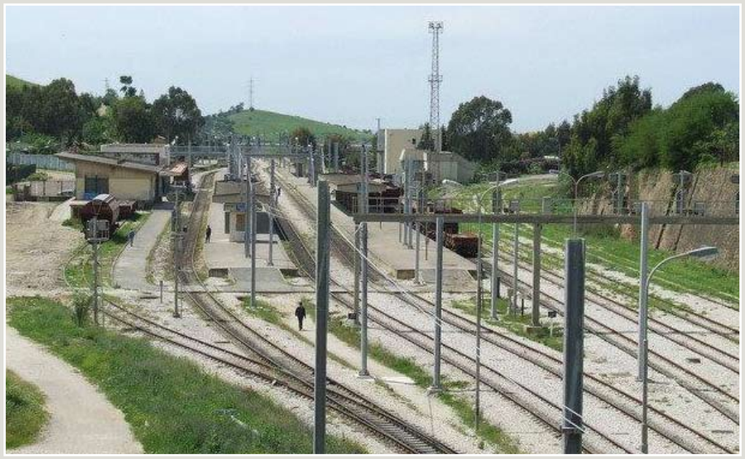

الحد من حوادث المرور..

5) ردا عن سؤال السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، حول المعايير التقنية المتخذة من حوادث المرور؟

ذكر وزير الأشغال العمومية والنقل السابق السيد بوجمعة طلعي، أن الطريق مازال يحصد الأرواح يوميا، و الإحصائيات تشير إلى 95 بامائة من حوادث المرور سبها العنصر البشري الذي لا يبالي بقوانين المرور و لايحترم الإشارات المرورية خاصة ما تعلق بالإفراط في السرعة.

موضحا أن القانون رقم 05/17 المؤرخ في 6 فيفري 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 14/01 المؤرخ في 19 أوت 2001 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، جاء للحد من هذه المأساة أو على الأقل التقليص من حجمها، وأنه زيادة على الإجراءات الردعية فإن هناك إجراءات تكميلية بصدد القيام بها عن طريق التنظيم منها:

• مراجعة نظام إجراء امتحانات النظرية للحصول على رخصة السياقة وذلك من خلال إدخال نظام المعلوماتي.

• اشتراط مستوى تعليمي وخبرة مهنية لمدرس السياقة

• اشتراط برامج التكوين لمختلف أصناف رخص السياقة التي يتم ضبطها على مستوى المركز الوطني لرخص السياقة.

• إعادة النظر في التكوين للحصول على شهادة كفاءات مهنية والبيداغوجية لتعليم السياقة والذي هو قيد الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

• تطوير نظام المراقبة التقنية للمركبات عن طريق ربطها بجهاز إعلام آلي لتحرير محضر المراقبة مباشرة من أجل تجنب تدخل العنصر البشري تفاديا لكل تزوير وحفاظا على مصداقية محاضر المراقبة

• وضع مخطط للمركبات ذات الوزن الثقيل على مستوى الطرق وعلى مستوى مخارج المناطق الصناعية لتفادي الحمولة الزائدة التي تلحق أضرارا بالطرقات.

• اشتراط تكوين تأهيل بالنسبة لسائقي نقل المسافرين والبضائع لسماح لهم بمزاولة المهنة، وقد تم في هذا الإطار اعتماد 30 مدرسة و20 طلب اعتماد هي قيد الدراسة

• وضع حيز التنفيذ لجهاز مراقبة وتسجيل سرعة المركبات نقل البضائع والأشخاص.

• استحداث مركز تنظيم حركة المرور كتجربة أولا على مستوى الجزائر العاصمة لتسهيل حركة المرور وللقضاء على الازدحام المروري مع إمكانية تعميم التجهيز إلى مستوى المدن الكبرى.

•إدراج نظام الرخصة بالتنقيط برصيد 24 نقط

بطاقة السحب الإلكتروني ..

7) ردا عن سؤال السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لحل مشكل عدم تطابق بطاقة بريد الجزائر «البطاقة الذهبية» مع الموزعات الآلية المتواجدة؟

أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السيدة هدى إيمان فرعون أن مؤسسة بريد الجزائر لها أكثر من 19 مليون زبون لهم حسابات جارية، منهم 7 ملايين لهم بطاقة السحب النظام القديم، ولأن تلك البطاقة كانت تعرف عدة مشاكل وقد تجاوزها الزمن إرتأ بريد الجزائر أن تقوم بتطويرها، حيث تم اقتناء 5 ملايين بطاقة ذهبية كمرحلة أولى .

ولأن هناك أكثر من 10 ملايين من مواطنين يعانون من أخطاء في الأسماء في العناوين والأسماء فكان لزاما من بريد الجزائر تحيين هذه المعلومات مع النظام المعلوماتي الجديد، حتى يتم توزيع البطاقات الجديدة.

مضيفة أن توزيع كل البطاقات المتواجدة على مستوى بريد الجزائر سيتطلب وقتا، خاصة وأن 7 ملايين زبون الذي يملكون بطاقة السحب القديمة لا يزالون يستعملونها، أسبوعيا وشهريا، لذلك لن يتم تغيير نظام الموزعات الآلية المتواجدة خارج مكاتب البريد بالنظام الجديد حتى يتم توزيع عدد كبير من البطاقات الجديدة. موضحة أنه بإمكان الزبون أن يتصل ببريد الجزائر سواء في مكتب البريد أو عبر الأنترنيت أو الهاتف من أجل طلب البطاقة الذهبية.

منوهة في سياق ذلك أن الموزعات التي هي داخل مكاتب البريد، بإمكان الزبائن الحاصلين على البطاقة الذهبية من السحب بها ودفع أقساط الماء والكهرباء والأنترنيت ... في انتظار تعميمها على الموزعات الآلية المتواجدة خارج مكاتب البريد كأقصى تقدير أواخر السنة الحالية 2017.

الأسئلة الشفوية
2017/04/13

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 13 أفريل 2017 ، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ خصّصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

قطاع السياحة..

1) ردا عن سؤال شفوي للسيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، حول واقع وآفاق وتطوير قطاع السياحة في بلادنا خاصة بالجنوب الكبير؟

أكد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية السابق السيد عبد الوهاب نوري ، أن الحكومة تسعى إلى تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وذلك بتدعيم الاستثمار في قطاع الساحة من أجل بناء مقصد السياحي الجزائري القادر على تلبية الطلب الداخلي من جهة واستقطاب أكبر عدد من السياح الأجانب من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار تم اعتماد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 والذي يقوم على مجموعة من المحاور المتكاملة فيما بينها، عن طريق دعم الاستثمار لتدارك العجز الذي لطالما عانت منه سياحتنا، وتثمين المقصد الجزائري لتحسين جاذبيته والارتقاء بالنوعية بمفهومها الواسع إلى المقاييس العالمية، وتعزيز كل حلاقات السلسلة السياحية وتوفير التسهيلات والإجراءات المدعمة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ولتنمية هذا القطاع تسعى الحكومة إلى توفير المناخ المناسب للنمو وتطوير السياحة عن طريق تشجيع الاستثمار ومرافقة المستثمرين الخواص خاصة بولايات الجنوب وذلك عن طريق منح العديد من المزايا والتحفيزات للتشجيع المستثمرين ولعل أهمها:

• منح الأراضي المخصصة لإنشاء المشاريع السياحية المالية والمصرفية العمومية والخاصة قصد الحصول على قروض بنكية لتمويل المشاريع السياحية على المدى المتوسط والبعيد.

• استفادة ولايات الجنوب من معدل فائدة مخفض بـ 4.5 بالمائة.

وقد سمحت هذه التسهيلات من تسجيل برنامج إستثماري هام، حيث تم إعتماد من قبل الوزارة إلى يومنا هذا أكثر من 1674 مشروع سياحي بطاقة استيعاب إضافية تقدر بـ 216 الف سرير تضاف إلى 100 ألف سرير متواجد حاليا. ومن هذه المشاريع هناك أكثر من 566 مشروع هي حاليا في طريق الإنجاز وبطاقة استيعاب تقدر بـ 74 الف سرير .

أما فيما يخص ولايات الجنوب فقد تم اعتماد من طرف الوزارة 418 مشروع سياحي بطاقة استيعاب 45 ألف سرير وبتكلفة مالية تقدر 241 مليار دينار جزائري، والتي ستقوم مبدئيا باستحداث 17 الف منصب شغل جديد ومن هذه المشاريع هناك 133 مشروع في طور الإنجاز تعرف نسب متفاوتة والتي يرتقب استلامها نهاية السنة الحالية.

كما تتوفر ولايات الجنوب على 23 منطقة للتوسع السياحي مصنفة بمساحة إجمالية تقدر بـ 9700 هكتار موجهة لاحتضان مشاريع سياحية جديدة ، من شأنها أن تساهم في تنمية السياحة الصحراوية.

مخططات التهيئة السياحة..

2) ردا عن سؤال السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة، حول مخططات التهيئة السياحية التي تقوم الوزارة بإعدادها عبر مختلف ولايات الوطن؟

أكد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية السابق السيد عبد الوهاب نوري أن الوزارة قامت خلال السنوات الأخيرة بإنجاز برنامج كبير شمل مختلف مناطق التوسع السياحي، وأن هذا البرنامج يحتوي على 183 مخطط لتهيئة السياحة، وأن هذه المخططات جاءت خصيصا لتضع حدا للفوضى التي كان يعرفها العقار السياحي بصفة عامة، موضحا أن الوزارة قد بادرت إلى وضع هذه المخططات لتفادي الاستعمال المفرط والعشوائي للعقار السياحي ، نافيا أن الدولة قد صرفت مبالغ ضخمة من أجل إعداد هذه المخططات.

مضيفا أنه بمجرد أن تتم المصادقة على مخطط التهيئة السياحية تقوم الوزارة بالتنسيق مع السلطات المحلية بدراسة الملفات وتوطين المشاريع حسب ما تقتضيه القواعد التقنية والعمرانية لهذه المناطق ، وأحسن دليل هو العدد الكبير من المشاريع التي تم توطينها ونالت الموافقة المبدئية من قبل المصالح التقنية للوزارة.

مؤكدا في الأخير أن المخطط الوطني لتهيئة السياحية أداة من أدوات التعمير السياحي الذي أصبح ضرورة ملحة لتنمية سياحية منسجمة ومستدامة في بلادنا.

ترميم الآثار الرومانية بعنابة..

3) ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول ترميم الآثار الرومانية بولاية عنابة؟

أوضح وزير الثقافة السيد عز الدين ميهوبي أن الجزائر تحتوي على أكبر ثروة أثرية في حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة منها الرومانية.

وأن سياسة الجزائر تتجه نحو تهيئة كل المعالم والمواقع الأثرية خاصة وأن التراث أصبح مدسترا، وهذا حسب المادة 45 من الدستور الجديد في فقرته الثانية التي تنص على أن الدولة تحمي التراث الثقافي المادي والغير مادي وتعمل على الحفاظ عليه. وذلك عبر عمل مادي يتلخص في ثلاث مهام:

• التهيئة
• تشجيع التنقيب والحفريات
• استغلال المعالم المتواجدة على الورق اقتصاديا من خلال التوجه بأهمية منح رخص استغلالها من قبل المهتمين في الشأن الثقافي وتحويلها لمواقع سياحية وإقتصادية في نفس الوقت.

أما بخصوص ولاية عنابة فأوضح الوزير أنه تتواجد بها أكبر المواقع للآثار الرومانية في الجزائر حيث تتوفر على 220 موقع أثري منها ما هو تابع لوزراة الثقافة ومنه ما تديره وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

موضحا أن أكبره هو موقع «هيبون» الذي يتربع على 60 هكتار وهو يتواجد به أشهر المتاحف في الجزائر. ولشساعة المكان فقد تعرض للعديد من الانتهاكات كإقامة سكنات فوضوية والسرقة وكذا تواجد محلات غير آخلاقية مؤكدا أن وزارة الثقافة عازمة على تكثيف الجهود وتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية من أجل وضع حد لتلك الانتهاكات وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى تثمين الموقع من خلال منح حق الإمتياز والإستغلال لفضاءات موقع «هيبون» . عبر مؤسسات عمومية خاصة لأغراض سياحية وترفيهية ووفق دفتر شروط محدد وجعله متنزه عائلي يتوفر على مجمل الخدمات الضرورية من إنارة مسالك وتهيئة وحراسة.

أما فيما يخص استغلال المسرح الروماني فأوضح الوزير أنه يعرف عمليات تنظيف مستمرة، ويحتضن بين الفينة والأخرى فعاليات ثقافية وكان آخرها المهرجان الطلابي الأول سنة 2016 بالتنسيق مع جامعة بجي مختار.

مؤكدا في الأخير أن وزارة الثقافة بصدد وضع مخطط دائم لحماية وحفظ الموقع الأثري بالمنطقة وفق ما يقتضيه قانون حماية التراث الثقافي 98/04 والذي هو تحت المراجعة لإعادة تحيينه.

حول دور الحضانة..

4) ردا عن سؤال السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، حول دور الحضانة المنجزة سنة 2008 والغير مستغلة بولاية المسيلة؟

أوضحت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة السابقة السيدة مونية مسلم، أن 17 دار الحضانة التي تم إنجازها سنة 2008 من طرف ولاية المسيلة تعود ملكيتها العقارية للجماعات المحلية أي البلديات وعليه فإن استغلال هذه المرافق كمؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة يتطلب بداية الإعلان عن مناقصات مفتوحة من طرف مصالح البلديات لفائدة المهتمين من عموم المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط، وبعد الإعلان نتائج الفائزين بالمناقصات يتم إعداد عقد كراء المقرات من طرف البلديات قصد فتح مراكز ومؤسسات استقبال الطفولة الصغيرة، ليأتي دور قطاع الوزارة على المستوى المحلي في هذا الشأن ويتلخص فيما يلي:

• استقبال ودراسة ملفات إنشاء مؤسسات ومراكز الطفولة الصغيرة على مستوى اللجان الولائية الخاصة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08/287 المؤرخ في 17 ديسمبر 2008 الذي يحدد شروط إنشاء وتنظيم وتسير ومراقبة مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة.

• المراقبة البعدية والدورية لذات المؤسسات بعد حصولها على رخصة الإعتماد الممضاة من قبل سيد والي، وتشمل دفتر الشروط المرفق بالمرسوم التنفيذي ومراقبة البرامج البيداغوجية وطرق التكفل على مستوى المؤسسات.

وبغرض تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة ما تعلق بالشروط المطلوبة لإنشاء مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة على المستوى الوطني والتي أصبحت ملحة في ظل المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية للأسرة الجزائرية، أعلنت الوزيرة أن الوزارة بادرت بمشروع تعديل المرسوم التنفيذي رقم 08/287 المؤرخ في 17 ديسمبر 2008 الذي يحدد شروط إنشاء وتنظيم وتسيير ومراقبة مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة وهو قيد الإعداد تماشيا والمتطلبات الجديدة لآفاق جزائر 2030.

أما فيما يخص إمكانية توفير حصة من المنحة الجزافية للتضامن عن طريق الوكالة للتنمية الاجتماعية، فأوضحت الوزيرة ان المنحة الجزافية لتضامن الخاصة بالفئات المحرومة توزع وفق إعتمادات المالية الممنوحة بعنوان قانون مالية لكل سنة، حيث بلغت حصة ولاية المسيلة ما مقداره 23800 منصب بالإضافة إلى 23260 شخص تحت الكفالة سنة 2014 وتم تحديد هذه الحصة بنفس العدد سنة 2015 وتقوم مصالح الوكالة بعمليات تحيين وتطهير دوري لقوائم المستفيدين حيث بلغ عدد المشطوبين سنة 2014 و2015 بـ 3573 شخص مشطوب تم تعويضهم بأشخاص مؤهلين مسجلين في قوائم الانتظار.

اللاجئون السوريون !!

5) ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، حول التدابير والإمكانيات التي سخرتها الجزائر للتكفل باللاجئين السوريين؟

أوضحت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة السابقة السيدة مونية مسلم أنه نظرا للنزاع القائم الذي تعاني منه الشقيقة سوريا، إختارت بعض العائلات السورية اللجوء إلى بلادنا فمنهم من استأجر شقق ومنهم من يقيم عند الأقارب، كما أن العديد منهم يمارسون نشاطاتهم المهنية في العديد من المحلات الخاصة التجارية والخدماتية منها. في حين هناك من يقيم في المركز المخصص لهم المتواجد بسيدي فرج أين تقدم لهم الخدمات الأساسية من إيواء ومأكل، كما يوفر لهم الأمن والرعاية الصحية والنفسية، بالإضافة إلى ضمان التمدرس لأطفالهم.

ويبلغ حاليا عدد المقيمين بمركز سيدي فرج ما يقارب 44 عائلة مكون من 160 فرد من بينهم 23 أعزب و68 طفل، وبخصوص تمدرس هؤلاء الأطفال السوريون فقد تم إدراج 21 منهم في الوسط المدرسي على مستوى الأطوار التعليمية الثلاث، بالإضافة إلى طالبة جامعية واحدة.

منوهة إلى أن وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة قد خصصت بعنوان سنة 2016 إعانة مالية للهلال الأحمر الجزائري، بصفته الجمعية الموكل إليها مهمة التكفل باللاجئين السوريين تقدر بـ 50 مليون دينار جزائري.

مؤكدة في الأخير أن الدعم الذي تقوم به الدولة الجزائرية والترحاب الذي خصصه الشعب الجزائري لأشقاء السوريين يعكس مواقف الدولة الجزائرية الثابتة ويعبر عن كرم ووفاء شعبنا.

الأطباء الأخصائيون بمسيلة..

6) ردا عن سؤال السيد مليك خذيري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لتوفير الأطباء أخصائيين بولاية المسيلة وكذا عن إمكانية إنجاز مشروع عيادة لطب الأطفال.

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السابق السيد عبد الملك بوضياف أن وزارة الصحة تهتم بتحسين نوعية التكفل الصحي كما تسهر على توفير التأطير الطبي المناسب وتجهيز مرافقها الصحية بالمعدات اللازمة لتضمن خدمات صحية متكاملة.

مضيفا أن التغطية الصحية بولاية المسيلة تعتبر حسنة من خلال توفرها على الهياكل الصحية اللازمة لتلبية حاجيات المواطنين، حيث تضم ولاية المسيلة على 7 مؤسسات إستشفائية عمومية و6 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، فإن الولاية تضم 33 عيادة متعددة الخدمات من بينها 9 عيادات، وأن معدل الولاية لتغطية الهياكل الجوارية أحسن من المعدل الوطني بحيث بها عيادة متعددة الخدمات لكل 17380 نسمة بينما المعدل الوطني هو عبارة عن عيادة متعددو الخدمات لكل 23917.

أما فيما يخص التأطير الطبي للولاية، فأعلن الوزير ان القطاع العمومي لولاية تبسة يتوفر فيها حاليا 71 ممارس متخصص في مختلف التخصصات موزعة على 10 مؤسسات صحية عمومية ، إضافة لتواجد بعثة كوبية متكونة من 20 طبيب مختص في طب التوليد وطب الأطفال موجودة على مستوى الولاية وهذا في إطار التعاون الثنائي الجزائري الكوبي.

أما بالنسبة لبرمجة مشروع إنجاز عيادة خاصة بجراحة طب الأطفال فأوضح الوزير أنه سينظر في إمكانية دراسة هذا المقترح عن تهيئة الظروف المادية اللازمة.

مادة الأكسيجين !!

7) ردا عن سؤال السيد محمد خثير، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد بلقاسم قارة، حول نقص مادة الأوكسجين بمستشفى بني سليمان بولاية المدية ؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السابق السيد عبد المالك بوضياف أن المؤسسة العمومية الإستشفائية لبني سليمان تزود بمادة الأوكسجين بصفة منتظمة، حيث يتوفر المستشفى حاليا على مخزون يضم 48 قارورة ومستودع أوكسجين بطاقة استيعاب 20 قارورة، علما أن الاستهلاك اليومي للمستشفى هو 12 قارورة وهذه الكمية كافية لتلبية حاجيات المستشفى. معلنا أن وزارة الصحة قد باشرت بتسجيل عملية اقتناء خزان أوكسجين لتحسين طريقة توزيع هذه المادة.

أما عن مشروع مستشفى 160 سرير لبلدية «بني شيكاو» فقد أكد الوزير أنه قد تم تسجيله تحت عنوان دراسة من أجل الإنجاز لفائدة ولاية المدية وسيتم استئناف هاذين المشروعين عند تهيئة الظروف المادية اللازمة.

استقبالات رئيس المجلس

الأمين العام لاتحاد المهندسين الفلسطينيين، والرئيس الأسبق للفيدرالية العالمية للمنظمات الهندسية

استقبل رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح يوم الأحد 26 فيفري 2017، بمقر المجلس، السيد عبد الحميد مروان، الأمين العام لاتحاد المهندسين الفلسطينيين، والرئيس الأسبق للفيدرالية العالمية للمنظمات الهندسية، الذي أدى زيارة لبلادنا بدعوة من الاتحاد الوطني للعلميين والتكنولوجيين الجزائريين، للمشارك في المؤتمر العلمي الدولي حول مستقبل الطاقة.

وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية الفرنسية

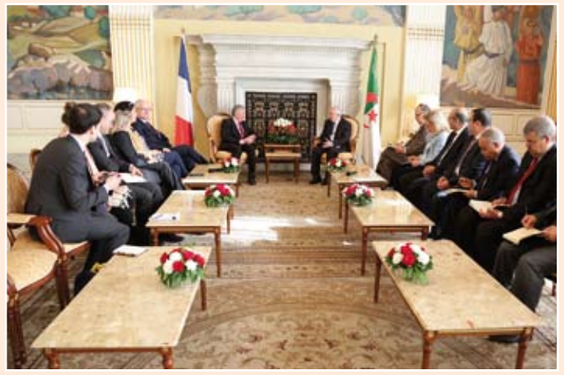

واستقبل يوم الأحد 12 مارس 2017، بمقر المجلس، وفدا عن مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية الفرنسية، برئاسة السيد ألان نيري، رئيس المجموعة.
اللقاء سمح باستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، سيما في المجال البرلماني، على ضوء النتائج التي خلص إليها المنتدى البرلماني الأول بين مجلس الأمة الجزائري ومجلس الشيوخ الفرنسي المنعقد بباريس شهر أكتوبر الماضي.
في هذا السياق، أوضح السيد عبد القادر بن صالح، أن هذا اللقاء هو فرصة لتبادل وجهات النظر حول كل المسائل المتعلقة بتطور العلاقات الثنائية بين البلدين والبرلمانين، مشيا على الديناميكية التي تعرفها هذه العلاقات.
من جهته، أعرب السيد ألان نيري، عن أمله بأن تسمح هذه الزيارة، واجتماع مجموعة الصداقة البرلمانية، بالوصول إلى نتائج من شأنها السماح بإعطاء دفعة نوعية للعلاقات الثنائية، مؤكدا على أن الهدف من هذه الزيارة هو بحث إمكانيات التعاون في مجالات التربية والتعليم العالي، التكوين المهني والثقافة.

وزير الثقافة الايراني

واستقبل يوم الاثنين 27 مارس 2017، بمقر المجلس، السيد رضا صالحي أميري، وزير الثقافة والارشاد الاسلامي الايراني، والوفد المرافق له.
اللقاء الذي حضره وزير الثقافة، السيد عز الدين ميهوبي، تناول العلاقات بين البلدين وسبل الرقي بها إلى مستويات أفضل وفي هذا السياق، أبدى السيد رئيس مجلس الأمة ارتياحه للعلاقات الثنائية على جميع الأصعدة، مبرزا دور التبادل الثقافي في التقريب بين الشعوب كما أثنى رئيس مجلس الأمة على مستوى التنسيق بين برلماني البلدين في المحافل الدولية، خاصة وأن البلدين تواجههما تحديات مشتركة على الصعيدين الأمني والاقتصادي. من جهته، نوّه السيد رضا صالحي أميري بالديناميكية التي تعرفها العلاقات بين البلدين، معربًا عن امله في أن تعرف قفزة نوعية، في مصلحة الشعبين والبلدين، مثنيًا على الدور الذي لعبه الرئيس بوتفليقة، في توقيع اتفاق الجزائر، الذي سمح بالتخفيف من أزمة السوق النفطية.

وزير الشؤون الخارجية لليونان

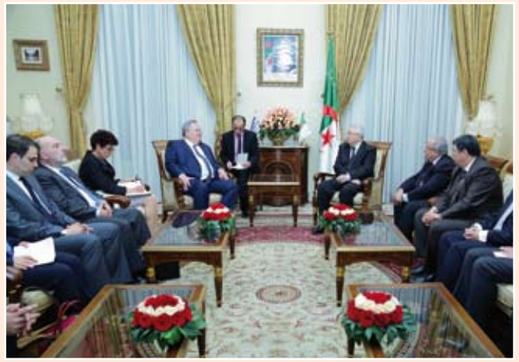

واستقبل يوم الخميس 27 أفريل 2017، بمقر المجلس، السيد نيكوس كوتزياس، وزير الشؤون الخارجية لليونان والوفد المرافق له.
اللقاء الذي تم بحضور السيد رمطان لعمامرة ، وزير الدولة ، وزير الشؤون الخارجية، سمح باستعراض سبل الرقي بالعلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستويات أفضل وتوسيعها إلى مجالات الثقافة والتكوين والبحث العلمي.
في هذا السياق، أكد السيد عبد القادر بن صالح، استعداد البرلمان الجزائري لدعم مسار إعادة بعث ديناميكية العلاقات الثنائية، المنتهج من قبل حكومتي البلدين، خاصة عن طريق إنشاء منتدى رجال الأعمال.
من جهته، أثنى السيد نيكوس كوتزياس، على العلاقات التاريخية بين الجزائر واليونان، منوّهًا بالانجازات والاصلاحات خاصة في مجال تعزيز الديمقراطية التي حققتها بلادنا تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، مبرزًا أنها «إنجازات لا يوجد ما يضاهيها في العالمين العربي والإسلامي».
في المجال البرلماني، أكد الطرفان على ضرورة الرفع من مستوى التنسيق والتشاور في المحافل البرلمانية الدولية.

السفراء

سفير إيران

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 09 فيفري 2017، بمقر المجلس، سعادة سفير الجمهورية الاسلامية الايرانية بالجزائر، السيد رضا عامري.
اللقاء تناول العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل الرقي بها إلى مستويات أفضل، خدمة لمصلحة الشعبين والبلدين في إطار مبدأ الرابح والرابح.

سفير جمهوري صربيا

واستقبل يوم الاثنين 13 مارس 2017، بمقر المجلس، السيد ميروسلاف سيستوفيك، سفير جمهورية صربيا الذي أدّى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه بالجزائر وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية المتميزة، وتأكيد حرص البلدين على تطويرها في مختلف المجالات كما تطرق الطرفان إلى امكانيات التعاون المتاحة وأهمية البعد البرلماني في الدفع بمستوى هذا التعاون الثنائي، كما كان اللقاء -كذلك- فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الراهنة لاسيما الوضع في المنطقة وما تواجهه من تحديات أمنية.

سفير ايطاليا

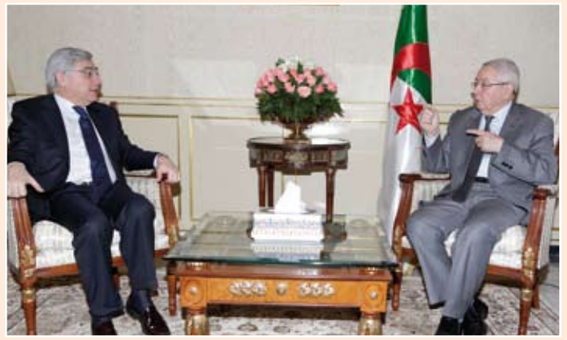

واستقبل يوم الثلاثاء 21 مارس 2017، بمقر المجلس، السيد باسكال فيريرا، سفير ايطاليا بالجزائر، وقد تم خلال هذا اللقاء استعراض العلاقات الثنائية والديناميكية التي تطبع التعاون لاسيما في الجانب الاقتصادي والتطرق إلى الوضع العام في المنطقة حيث أعرب السفير الايطالي عن تقدير بلده للدور الذي تقوم به الجزائر والمساعي المتواصلة التي تبذلها لاستتباب الأمن والاستقرار فيها. كما كان اللقاء مناسبة للحديث عن الخصوصيات التي ميزت العلاقات التاريخية بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الراهنة.

بلجيكا

واستقبل يوم الأربعاء 05 أفريل 2017، بمقر المجلس، السيد بيار جيلون، سفير بلجيكا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية وجوانب من التعاون القائم خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما تم بالمناسبة التطرق للتعاون البرلماني الثنائي وأهمية ترقيته لمواكبة الديناميكية التي تميز العلاقات بين البلدين وذلك من خلال تبادل الزيارات وتفعيل لجنة الصداقة البرلمانية، وشمل الحديث أيضاً تبادل وجهات النظر حول التجربة البرلمانية في كل من الجزائر وبلجيكا.

جمهورية بنغلاديش

واستقبل يوم الثلاثاء 11 أفريل 2017، بمقر المجلس، السيد محمد عبد الحي، سفير جمهورية بنغلاديش بالجزائر، وقد سمح هذا اللقاء بتناول العلاقات الثنائية التاريخية والتي تعود إلى السنوات الأولى لاستقلال بنغلاديش والدور الرائد الذي اضطلعت به الجزائر لتحقيقه .. وتم تأكيد حرص قيادتي البلدين على تطوير التعاون في مختلف المجالات وضرورة الاستفادة من الامكانيات والقدرات المتاحة في البلدين للوصول بالتعاون إلى المستوى الذي يتطلع إليه البلدان .. كما كان اللقاء فرصة لاستعراض الأهمية التي يكتسيها البعد البرلماني في تعزيز العلاقات بين البلدين وفي هذا السياق قدم رئيس المجلس شكره
وتهانيه للسفير على احتضان بلده وإنجاحه للدورة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي.

اليمن

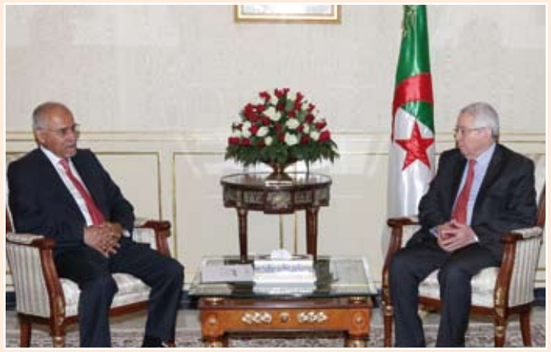

واستقبل يوم الاثنين 17 أفريل 2017، بمقر المجلس، السيد محمد علوي اليزيدي، سفير اليمن بالجزائر الذي قدّم في بداية اللقاء عرضًا حول الوضع في اليمن والمساعي المبذولة للوصول إلى الاستقرار كما تناول الطرفان العلاقات الثنائية حيث نوّه السفير اليمني بموقف الجزائر، وحرصها على مساعدة اليمن لاجتياز الأوضاع الصعبة التي يعيشها، من جهته أكّد رئيس مجلس الأمة أن الجزائر لا تدّخر وسعا من أجل حقن الدماء والحفاظ على وحدة اليمن الشقيق.

اسبانيا

واستقبل يوم الأربعاء 26 أفريل 2017، بمقر المجلس، السيد **Alejandro POLANCO**، سفير اسبانيا بالجزائر الذي أدّى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه ببلادنا .. وقد تم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية المتميزة والامكانيات والفرص المتاحة لترقيتها خاصة في المجال الاقتصادي .. و أهمية التعاون البرلماني حيث أكد الجانبان - بهذا الخصوص – ضرورة مواصلة المساعي التي من شأنها المساهمة في تعزيز الشراكة بين البلدين .. كما كان اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الراهنة.

إستقبالات نواب الرئيس

السيدة رفيقة قصري، نائبة رئيس مجلس الأمة، تستقبل وفدا برلمانيا من جمهورية السلفادور

استقبلت السيدة رفيقة قصري، نائبة رئيس مجلس الأمة، وأعضاء عن المجلس، اليوم الأحد 26 فبراير 2017، بمقر المجلس، وفدا برلمانيا من جمهورية السلفادور برئاسة السيد **Guillermo Francisco Mata**.
وأبرزت السيدة رفيقة قصري، بعد عرضها لمحة عن التشكيلة السياسية لمجلس الأمة، سلسلة التحولات المهيكلة التي عرفتها الجزائر في مختلف المجالات بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، كما توقفت عند المكتسبات الهامة التي عرفتها البلاد في ترسيخ الديمقراطية التشاركية، وإرساء دعائم الحكامة الجيدة...
وأما على صعيد العلاقات الدولية، فقد ذكرت السيدة قصري بدعم الجزائر الدائم للقضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. مؤكدة على التزام الجزائر بالعمل وفق قرارات الأمم المتحدة كونها تتفق مع المبادئ الثابتة لسياستها الخارجية المبنية على انتهاج الحوار ولم شمل الفرقاء لحل مختلف النزاعات.
ومن جهته، أعرب السيد **Guillermo Francisco Mata** عن إعجابه بما حققته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، منوها بتجربة الجزائر كنموذج للتدبير الجيد، ومبديا رغبته في تطوير وتنمية التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات.
مُلحا، في سياق متصل، على ضرورة تشكيل مجموعة صداقة برلمانية جزائرية-سلفادورية للاستفادة من الخبرات وتقاسم التجارب.

استقبالات رؤساء اللجان

رئيس لجنة الشؤون الخارجية يستقبل وفدا من المساعدين البرلمانيين بالكونغرس الأمريكي

استقبل السيد محمد الطيب العسكري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، وأعضاء عن المجلس، يوم الأحد 09 أفريل 2017، بمقر المجلس، وفدا من المساعدين البرلمانيين بالكونغرس الأمريكي بحضور سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر السيدة **Joan Polaschik**.
اللقاء سمح للوفد الأمريكي بالتعرف على الغرفة العليا للبرلمان الجزائري، وصلاحياتها ومهامها خاصة بعد التعديل الدستوري لـ 07 فيفري 2016، وعملها الرقابي على النشاط الحكومي من خلال الآليات القانونية كالأسئلة الشفوية، جلسات الاستماع والزيارات الميدانية. كما سمح اللقاء أيضا باستعراض جوانب من العلاقات بين البلدين لاسيما البرلمانية منها حيث حرص الطرفان على تأكيد أهمية التعاون البرلماني من خلال إيجاد آليات تَواصُل تُمكّن من المساهمة في تعزيز العلاقات وإثرائها.

النشاط الخارجي

اجتماع اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الانسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الانسان للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، وذلك يوم 02 مارس 2017، بمقر البرلمان الأوروبي في بروكسل.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع:
• متابعة وتبادل الآراء حول تنفيذ المشاريع المعتمدة من قبل الاتحاد من أجل المتوسط ، دراسة حالة «مشروع محطة تحلية المياه بغزة».
• الأجندة الأورو-متوسطية حول تسيير وتنظيم الهجرة في المتوسط.

«إن تزايد الإحساس بخطورة التهديدات الأمنية في الفضاء الأوروالمتوسطي أصبح يشكل قناعة مشتركة من شأنها الدفع بالتنسيق والتعاون الجاد بين ضفتي فضائنا المتوسطي في هذا المجال إلى أعلى مستوياته وصولاً إلى استئصال الإرهاب الذي يُعدُ بالواقع مسؤولية مشتركة نتولاها جميعًا...»

من كلمة رئيس مجلس الأمة التي ألقاها في المؤتمر الرابع لرؤساء برلمانات الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط.

التفاصيل في العدد القادم

ورشة تدريبية للبرلمانيات بعنوان : «تعزيز دور البرلمانيات العرب في العملية التشريعية والسياسية»

شاركت السيدتين رفيقة قصري، نائب رئيس مجلس الأمة، وليلى براهيمي، عضو مجلس الأمة، في ورشة تدريبية للبرلمانيات بعنوان: «تعزيز دور البرلمانيات العرب في العملية التشريعية والسياسية»، وذلك خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 04 مارس 2017، بمقر الاتحاد البرلماني العربي، ببيروت (الجمهورية اللبنانية).

كان الهدف من هذه الدورة التدريبية هو دعم قدرات البرلمانيات من الدول العربية لممارسة أدوارهن التشريعية والرقابية والتمثيلية، وبشكل خاص تعزيز قدراتهن لإحداث المساواة ومناهضة العنف ضد المرأة، إضافة إلى تمكين المرأة من المساهمة في جميع نواحي التنمية المستدامة.

اجتماعات البرلمان الافريقي

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري في الدورة الاستثنائية والاجتماعات النظامية للجان الدائمة للبرلمان الافريقي، المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 11 مارس 2017، بجوهنسبورغ (جنوب افريقيا).

تكون الوفد المشارك من السيدة والسادة:
• محمد الطيب العسكري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، عضو البرلمان الافريقي، رئيس الوفد .
• محمد زوبيري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة، عضو البرلمان الافريقي.
• حبيبة بهلول، نائب عن جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني.
• قيجي محمد، رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.
وقد تم خلال هذه الدورة الاستثنائية تعيين الأمين العام الجديد والأمين العام المساعد.

المؤتمر الـ 24 للاتحاد البرلماني العربي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في المؤتمر الـ 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي نظمه الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع البرلمان المغربي وذلك يومي 20 و21 مارس 2017 بالرباط (المغرب).

تشكل الوفد البرلماني المشترك من:
• السيد عبد الكريم سليماني، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،
• السيد غريسي مهني، رئيس لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي،
• السيد مصطفى كحيليش، رئيس لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني،
• السيدة أوريدة كسال، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
• السيد عبد الرزاق بن بوط، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر عدة بنود منها:
• خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي للعام 2017.
• مشروع موازنة الاتحاد للعام 2017.
• دراسة تقارير لجان الاتحاد البرلماني العربي.
• انتقال الرئاسة.

كما تم خلال المؤتمر تكريم شخصيات برلمانية، وتقديم جائزة التميز البرلماني التي دأب الاتحاد على تقديمها تكريما للمتميزين في المجال البرلماني العربي.

الملتقى المشترك روز روث والمجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري في أشغال الملتقى المشترك روز روث والمجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط (GSM)، التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN)، المنعقد بسراييفو (جمعية البوسنة والهرسك)، خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 23 مارس 2017.

تشكل الوفد البرلماني من السادة:
• بن قرطبي نور الدين، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيس الوفد،
• كمون عبد القادر، عضو مجلس الأمة،
• فردي ميلود، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تدارس المشاركون العديد من المواضيع في إطار موضوع رئيسي للملتقى حول: «منطقة غرب البلقان: التحديات المطروحة للاندماج الاوروبي وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا» إضافة إلى مواضيع أخرى:
• تقوية دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية.
• مكافحة الارهاب والتطرف في المنطقة.
• أزمة اللاجئين والهجرة.
• إصلاح قطاع الدفاع والأمن.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يُشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفته «عضو شريك متوسطي».

ورشة التدريب الثالثة حول «تمكين الشباب في الوطن العربي»

شارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في ورشة التدريب الثالثة حول «تمكين الشباب في الوطن العربي»، والتي نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمانة العامة لمنتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، وكذا صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك يومي 21 و22 مارس 2016 بالأقصر (مصر).

وقد كان الهدف من الورشة هو تعزيز معرفة البرلمانيين ومناقشة دورهم في مجال تمكين الشباب، حيث تضمن جدول أعمالها عدة محاور منها:

• تقديم ورقة سياسات استنادا إلى واقع الشباب في العالم العربي والتباينات الكبيرة في هذا الصدد.

• تبادل الآراء والشحذ الذهني بهدف توضيح الرؤى والمفاهيم المختلفة لتناول قضايا تمكين الشباب في الدول العربية، وادماجهم في خطط التنمية من خلال التجارب العالمية والاقليمية والوطنية الرائدة.

• تفعيل دور منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، كمحور أساسي في إدارة النقاشات حول الدراسات والبحوث، الداعية إلى تحسين واقع الشباب.

«السياسة الأمنية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: المنظور النسائي»

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في مؤتمر حول موضوع: «السياسة الأمنية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: المنظور النسائي»، والمنظم من طرف الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا AP-OSCE ، بالتعاون مع البرلمان النمساوي ، بفيينا ، وذلك يوم 23 مارس 2017.

وقد تضمن برنامج عمل المؤتمر مناقشة عدة مواضيع من بينها موضوع : «دور المرأة في مكافحة الارهاب والتطرف العنيف».

للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد محمد سعيد سعداني، عضو مجلس الأمة، في اجتماع لجنة الاقتصاد والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP/UPM)، وذلك يوم الاثنين 27 مارس 2017، بجامعة كويمبرا (البرتغال).

تضمن جدول الأعمال، إقرار محاضر الاجتماع السابق للجنة، ومناقشة التعديلات التي ستجري على مشروع التوصية، وكذا وجهات النظر حول قضايا أخرى.

اجتماع لجنة الثقافة ، ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد عبد الكريم سليماني، نائب رئيس مجلس الأمة، عضو لجنة الثقافة، ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، في اجتماع مصغر للجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UPM)، المنعقدة يوم الاثنين 03 أفريل 2017، بالعاصمة الايطالية روما.

تمحور الموضوع الرئيسي حول: «أسباب التطرف».

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يُشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، ويحوز على صفة «عضو».

اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد عمار مخلوفي ، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ، في اجتماع مصغر للجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UPM)، المنعقد يوم 06 أفريل 2017، بمدينة عمان (المملكة الأردنية الهاشمية).

تمحور الموضوع الرئيسي حول : «أثر اللاجئين على الماء والطاقة والبيئة التحتية في الدول المستضيفة».

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، ويحوز على صفة «عضو».

البرلمان العربي

شارك السيد عزيز بزاز، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي، في اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بمراجعة نظام موظفي البرلمان العربي والأنظمة المكملة لها، والذي إنعقد يوم الخميس 20 أفريل 2017، بالقاهرة (جمهورية مصر العربية).

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك وفد من مجلس الأمة، في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UPM)، والذي انعقد بالعاصمة برشلونة (اسبانيا)، يوم 21 أفريل 2017.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة وتبادل الآراء حول:

• المبادرة المتوسطية للتوظيف.

• مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بعنوان: جيل رواد الأعمال.

الجلسة الخامسة لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

شارك السيدان عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي، وعزيز بزاز، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي، في الجلسة الخامسة لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 24 أبريل 2017، بالقاهرة (جمهورية مصر العربية).

وقد تضمن جدول الأعمال، أشغال الجلسة العامة واجتماعات اللجان الدائمة واللجان الفرعية، وكذا الاجتماع العاشر لمكتب البرلمان العربي.

التكامل الاقتصادي العربي: الآليات التشريعية ومقاربات منهجية للتنفيذ

شارك السيد عبد القادر بن سالم، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية بمجلس الأمة، في ندوة حول «التكامل الاقتصادي العربي : الآليات التشريعية ومقاربات منهجية للتنفيذ»، والتي نظمها البرلمان العربي يوم الأحد 23 أبريل 2017، بالقاهرة (مصر).

وكان الهدف من هذه الندوة هو:

• تفعيل ومراجعة الدور التشريعي للمنظومة الاقتصادية العربية،

• تحديد متطلبات البيئة الاستثمارية المناسبة، وتقديم الحوافز المشجعة لصياغة نظام اقتصادي استثماري فعال بين الدول العربية،

• استعراض أفضل ممارسات التعاون العربي.

أشغال المرحلة الثانية للدورة العادية 2017 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان ، في أشغال المرحلة الثانية للدورة العادية 2017 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمنعقد خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 أبريل 2017، بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

وقد تكون الوفد من السادة :

• برابح زبار، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس الوفد،

• رشيد بوغربال، عضو مجلس الأمة ،

• يوسف بوتخيل، عضو مجلس الأمة.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع من بينها :

• مواجهة تصاعد الشعوبية، كراهية الأجانب والاسلاموفوبيا.

• حماية النساء اللاجئات من العنف القائم على الجنس.

• حماية حقوق أولياء أطفال الأقليات الدينية.

• فرص تحسين تمويل حالات الطوارئ التي تشمل اللاجئين.

• التقارب التكنولوجي، الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ويحوز على صفة «مدعو».

اجتماع شبكة نقاط الاتصال حول «النساء، السلام، الأمن»

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في اجتماع شبكة نقاط الاتصال حول «النساء، السلام، الأمن»، والذي نظمته المديرية العامة للأمم المتحدة وحقوق الانسان التابعة لوزارة الخارجية الاسبانية ، يومي 27 و28 أفريل 2017، بمدينة أليكانت (إسبانيا).

الشبكة هي منتدى عابر للأقاليم، يهدف إلى توفير مساحة للتبادل والخبرات، وأفضل الممارسات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذا تعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرار.

وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع دراسة عدة مواضيع، منها:

• معالجة الحواجز الهيكلية أمام المساواة بين الجنسين،

• المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الحد من تنامي التطرف العنيف،

• استخلاص أفضل الممارسات والتوصيات، من أجل تحسين أداء السياسات الاقليمية والتعاون الدولي في هذا المجال.

محادثات برلمانية بين أعضاء الوفد البرلماني للصداقة الجزائرية الفرنسية

جرت يوم الأحد 12 مارس 2017، بمقر مجلس الأمة، محادثات برلمانية بين الوفد البرلماني للصداقة الجزائرية-الفرنسية من المجلس، برئاسة السيد بن زاغو بن علي، ونظيره عن الجانب الفرنسي برئاسة السيد Alain Neri.

بحث الجانبان السبل والآليات الكفيلة لتوسيع الشراكة وكذا تطوير وترسيخ التشاور والتنسيق حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

في هذا الخصوص، عرض السيد بن زاغو أهم التطورات والانجازات التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة في شتى المجالات، مبرزا، في سياق متصل، ما يمكن أن يقوم به برلمانيي البلدين في تشجيع وتكثيف التعاون وتنويعه خدمة للمصالح المتبادلة.

من جهته، أكد السيد Alain Neri رئيس الوفد البرلماني للصداقة الفرنسية-الجزائرية على ضرورة بحث إمكانيات التعاون لمواكبة العصر ومتطلباته من ناحية التربية والتعليم والتكوين بما يسمح بحل معضلة التوظيف التي أضحت من أهم المشاكل مجتمعات اليوم.

اللقاء كان فرصة لبحث العلاقات الثنائية وسبل تدعيمها والدفع بها إلى مستويات أفضل.

في إطار تفعيل برتوكول التعاون الممضي بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي الممضي في 8 سبتمبر 2015، وبدعوة من السيد محمد دريس دادة، الأمين العام لمجلس الأمة ، قام السيد (Jean-Louis HÉRIN) الأمين العام لمجلس الشيوخ الفرنسي بزيارة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 7 فيفري 2017، التقى خلالها بمسؤولي مختلف مديريات ومصالح مجلس الأمة، هذا اللقاءات سمحت بإعتماد برنامج تعاون تقني برلماني.

السيد جان لويس إران حظي بإستقبال من قبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

وفد عن إطارات مجلس الأمة في زيارة إلى مجلس الشيوخ الفرنسي

في إطار برنامج التعاون التقني البرلماني بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي ، قام وفد من إطارات مديريتي الاتصال والمصالح التقنية السمعية البصرية بزيارة استطلاع إلى مجلس الشيوخ الفرنسي يومي 10و11 ماي 2017.

الزيارة سمحت لوفد مجلس الأمة الإطلاع على سير مديريتي الاتصال والسمعي البصري للغرفة العليا للبرلمان الفرنسي، كما قام إطارات مجلس الأمة بزيارة إلى مقر القناة البرلمانية.

مكانة اقتصاد الصحة في اتخاذ القرارات السياسية ، وتقييم المخطط الوطني لمكافـــــــــحة السرطان

في إطار النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية، نظم مجلس الأمة يوم الأربعاء 29 مارس 2017 يوما دراسيا بعنوان «مكانة اقتصاد الصحة في اتخاذ القرارات السياسية، وتقييم المخطط الوطني لمكافحة السرطان» ،حضره أعضاء من البرلمان بغرفتيه، وجمع من الأساتذة الأطباء والخبراء والمختصين في الطب، ومدعوين من عدة قطاعات ومؤسسات.

الأشغال افتتحها السيد محمد زكريا، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بالمجلس، حيث أوضح في كلمته أن التغطية الصحية الموجودة في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب بالرغم من ارتفاع التكاليف التي خصصتها الدول للصحة، وكذا مجانية العلاج. مرجعا ذلك لغياب المحاسبة العامة والتحليلية في نظام معلومات المؤسسات الإستشفائية، لتحديد التكاليف الصحية، ما نتج عنه اتخاذ قرارات غير صحيحة.

موضحا أنه نظرا لذلك اصبح لزاما علينا اليوم إيلاء موضوع اقتصاد الصحة العناية القصوى لتمكين أصحاب القرار السياسي من كل المعطيات والتحاليل ومن تم تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة و رسم الخطط المستقبلية.

خلال تقديمه لمداخلته حول « نظرة اجمالية للنماذج الاقتصادية في أوروبا لكيفية تعويض تكاليف ابتكارات علاج الأمراض غير المعدية « تطرق الأستاذ منذر تومي، استاذ الصحة العمومية بجامعة إكس مارسيليا. لمختلف النماذج الإقتصادية في أوروبا، بتعويض تكاليف ابتكارات علاج الأمراض المعدية، حيث أكد أهمية إضفاء الشفافية على مسار القرار واقتصار اعتماد الاقتصاد على المنتوجات

ذات القيمة العالية، والأهم تسبيق العامل البشري على عامل الأرقام.

أما الدكتور ميلود كدار،مختص في اقتصاد الصحة ولدى تناوله موضوع « التوازن بين الابتكارات العلاجية والقيود المالية « أكد على ضرورة توفير نظام معلومات موحد يزود بمعطيات كل الفاعلين والناشطين في القطاع الصحي، بغية ترشيد الإمكانيات الطبية وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل القطاع.

من جانبه تطرق المدير العام للضمان الاجتماعي بوزارة العمل الدكتور جواد بوركايب خلال مداخلته حول « نظام تعويض تكاليف الابتكارات العلاجية في مجال الأمراض غير المعدية « لنظام الحماية الاجتماعية بالجزائر مشيرا إلى أنه يشمل كافة فئات المجتمع دون استثناء.

مضيفا في سياق ذلك الى ان عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر تهدف الى رفع نسبة التغطية الاجتماعية وتسهيل الوصول الى الخدمات العلاجية، مبرزا أن 68 بالمائة من التعويضات في نظام الحماية الاجتماعية تخص التعويض عن الأدوية.

وحول « تقييم المخطط الوطني لمكافحة السرطان على ضوء الابتكارات الجديدة « أوضح الأستاذ مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة والمكلف بمتابعة وتقييم المخطط الوطني لمكافحة السرطان، ان الجزائر رائدة فيما يخص رصد الامكانيات الموجهة للتكفل بصحة المواطنين، غير أنه ينبغي وضع نظام معلومات تحت تصرف كافة الفاعلين في قطاع الصحة بهدف تسهيل اعداد برامج تهدف الى عقلنة تكاليف القطاع وترشيدها بما يتماشى والإصلاحات الجاري تنفيذها .

ولدى تعرضه للمخطط الوطني لمكافحة السرطان ، اعتبر الأستاذ مسعود زيتوني أن وضع هذا المخطط بمثابة دليل على وجود ارادة سياسية لمكافحة هذا الداء والتكفل بالمرضى، من خلال وضع كافة الامكانيات اللازمة.

مذكر ان الجزائر قد رصدت مبلغ 180 مليار دينار لتنفيذ مخطط مكافحة السرطان (2015/ 2019) يضاف إليها مبلغ 23 مليار دينار في الصندوق الوطني لمكافحة السرطان .

مؤكدا في الأخير ان أحسن وسيلة للتقليل من ميزانية التكفل بهذا الداء تتمثل في الاهتمام بالجانب الوقائي والتشخيص المبكر والاستغلال العقلاني للوسائل، وكذا تشجيع البحث العلمي في هذا المجال .

وقد دار النقاش العام الذي أعقب إلقاء المحاضرات حول مدى استفادة المواطن الجزائري من الابتكارات العلاجية الجديدة. كما أثار الحاضرون جملة من القضايا حول تكلفة التكفل المادي بالمرضى والوقاية من مختلف الأمراض وخاصة مرض السرطان. وقدمت جملة من المقترحات والتوصيات حول الموضوع.

وقد تكفل المحاضرون بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون.

في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة، قامت عدة مدارس بمختلف أطوارها التعليمية بزيارة لمقر المجلس، حيث كانت فرصة لهم اطلعوا خلالها على مهامه وصلاحياته وكيفية عمله ومختلف أجهزته وهياكله.

• تلاميذ ثانوية محمد حساني – بريرة -ولاية الشلف يوم الثلاثاء 14 مارس 2017

• تلاميذ متوسطة الربعية بولاية المدية، يوم الاثنين 27 مارس 2017.

• تلاميذ متوسطة أولاد بوعشرة بولاية المدية يوم الإثنين 17 أفريل 2017.

• تلاميذ متوسطة زنقلي عيسى بتلعصة ، ولاية الشلف، يوم الثلاثاء 28 مارس 2017.

• تلاميذ متوسطة (أس.ب.أر) الخاصة بولاية الجزائر، يوم الخميس 13 أفريل 2017

• تلاميذ المجمع المدرسي الخاص «المصير « ببلدية العاشور ولاية الجزائر يوم الثلاثاء 18 أفريل 2017.

• طلبة ثانوية جابر بن حيان في زيارة للمجلس، ولاية المسيلة يوم الخميس 20 أفريل 2017.

• طلبة ثانوية بن علبة يحي، بشلالة العذاورة ،ولاية المدية، يوم الثلاثاء 25 أفريل 2017.

• تلاميذ المجمع الخاص المعتمد برومو « باية «، ولاية البليدة ، يوم الأربعاء 26 أفريل 2017.

هولندا

الانتخابات الهولندية.. ضربة لليمين وراحة بال للأوروبيين

أفرزت نتائج الإنتخابات التشريعية هولندية التي نظمت يوم 15 مارس 2017 فوز حزب الشعب للحرية والديمقراطية في المرتبة الأولى، في وقت حل حزب «الحرية» اليميني المتطرف الذي يتزعمه خيرت فيلدرز في المركز الثاني.

كان أول الرابحين من الإنتخابات التشريعية في هولندا هو الحزب الحاكم حزب الشعب للحرية والديمقراطية، وهو حزب سياسي ليبرالي محافظ يتزعمه رئيس الوزراء مارك روته . وقد حصل على 33 مقعدا من أصل 150 هي مقاعد البرلمان الهولندي، مقارنة بـ41 مقعداً في انتخابات 2012.

وحقق حزب «الحرية» اليميني المتطرف الذي يتزعمه خيرت فيلدرز بعض التقدم، حيث حصل على 20 مقعدا، متقدما بعدة مقاعد عن الانتخابات السابقة (2012) التي فاز فيها بـ15 مقعدا

وزاد حزبا «ديمقراطيون 66» (يسار الوسط) و«النداء الديمقراطي المسيحي» (يمين الوسط) من حضورهما ورفعا عدد مقاعدهما في البرلمان، حيث حصل كل منهما على 19 مقعدا، بزيادة بلغت 7 و6 مقاعد للحزبين على الترتيب.

وبرز حزب الخضر اليساري أيضا كأحد أهم الرابحين من الانتخابات بحصده 14 مقعدا، مقارنة بـ4 مقاعد فقط في الانتخابات الماضية.

ويرأس هذا الحزب الشاب جيسي كلافر الذي ينحدر من أصول مغربية والذي يحظى بشعبية متزايدة في هولندا، وقد خرج من هذه الانتخابات كأقوى قوة حزبية في العاصمة أمستردام، وذلك وفقا للنتائج المعلنة.

أما أكبر الخاسرين في الانتخابات، فكان حزب العمل الذي يصنف ضمن يسار الوسط، حيث تظهر النتائج خسارته لـ29 مقعداً واكتفاؤه بتسعة مقاعد فقط عوضاً عن 38 مقعداً كانت بحوزته، وهي أكبر نكسة انتخابية يتعرض لها الحزب في تاريخه القريب.

بريطانيا

برلمان بريطانيا يوافق على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة

وافق النواب البريطانيون يوم 19 أبريل 2017م ، بأغلبية ساحقة على إجراء انتخابات عامة مبكرة، بعد دعوة رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، إليها .

حيث صوت 522 نائباً لصالح مشروع قرار عقد الانتخابات في 9 يونيو/حزيران مقابل 13 فقط، فيما امتنع الحزب القومي الاسكتلندي عن التصويت، وهذا يعني أن تيريزا ماي حصلت على دعم أكثر من ثلثي أعضاء البرلمان 650 للموافقة على انتخابات تشريعية قبل موعدها 2020 الذي حدده قانون تنظيم الانتخابات كل 5 سنوات.

سبق هذا التصويت جلسة نقاش حامية في مجلس العموم بين مختلف الأحزاب، ولاسيما من حزب العمال المعارض، الذي اتهم رئيسة الوزراء ماي بأنها لا يجب الثقة في قيادتها للبلاد، بعد تراجعها المفاجئ بإقرار انتخابات مبكرة بالرغم من استبعاد عقدها مراراً. بينما اعتبرتها ماي فرصة لعقدها للحصول على تفويض قوي من الناخب قبل دحول المفاوضات المرتقبة مع الاتحاد الأوروبي ذروتها حول الانفصال عن المنظومة الأوروبية.

وهذا يعني أن أمام تيريزا ماي جلسة مساءلة أسبوعية واحدة فقط قبل حل البرلمان مطلع مايو لتبدأ حملات الأحزاب الانتخابية، تمهيدا لذهاب البريطانيين إلى صناديق الاقتراع في 8 من يونيو.

فلسطين

البرغوثي يراسل برلمانات العالم بشأن الإضراب

دعا الأسير الفلسطيني البارز مروان البرغوثي البرلمانيين في مختلف أنحاء العالم إلى دعم مطالب الأسرى الفلسطينيين بالسجون الإسرائيلية المضربين عن الطعام ، وسط تدهور صحي لعدد منهم بينهم هو نفسُه.

وتقول الرسالة التي كشف عنها المندوب الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور إن «إضراب الأسرى عن الطعام وسيلة شرعية وسلمية لمواجهة انتهاك حقوقهم التي يكفلها القانون الدولي».

ويخوض أكثر من 1500 أسير فلسطيني إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ الـ 17 أفريل 2017، للمطالبة بإنهاء سياسة الاعتقال الإداري التي تحتجز بموجبها إسرائيل مئات الفلسطينيين دون محاكمات، وإنهاء الحبس الانفرادي، وتحسين الرعاية الطبية، وعدد من المطالب الأخرى.

وأضاف البرغوثي النائب بالمجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان) «لقد قررنا خوض هذا الإضراب لأن إسرائيل لم تترك لنا أي خيار آخر». وأوضح أن إسرائيل تستمر في اعتقال النواب الفلسطينيين دون محاكمات شرعية، وأن 13 منهم لا يزالون داخل سجونها.

وتابع النائب الأسير في رسالته التي أرسلت نسخة منها إلى مجلس الأمن الدولي «قام برلمانيون إسرائيليون بالتحريض على اعتقالنا وهم يجلسون بينكم في المحافل البرلمانية الدولية ويحرّمون علينا ذلك».

في العدد القادم متابعة لـ:

- يوم دراسي حول « الثورة الجزائرية بالصورة والضوء»

- محاضرة بعنوان «وضعية السلم والأمن في إفريقيا»